

جامعة الأزهر  
حولية كلية اللغة العربية  
بنين بجرجا

الإضافة  
بين متطلبات الدلالة،  
ودوافع الصناعة النحوية

د / أحمد علي سعد الله علي  
كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة جازان

العدد السابع عشر

للعام ١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م

الجزء الثالث

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

٦٩٤٠ / ٢٠١٣م

التقييم الدولي: ISSN 2356-9050

## بسم الله الرحمن الرحيم المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وخاتم النبيين ؛ سيدنا محمد ، وعلى آله وصحابه أجمعين ، أما بعد

فهذا بحث في ( الإضافة ) وسم بعنوان ( الإضافة بين متطلبات الدلالة ودوافع الصناعة النحوية )، وقد كان الدافع إلى الخوض في غماره ما وجدته من نصوص رويت عن النحاة تخص هذا الباب ودلالاته يبدو ظاهر بعضها متناقضا مع بعض ، هذا إلى جانب ما بدا عندهم من تفسيرات لحياكة قواعد ذلك الباب قد تتهم بالتكلف ؛ ولاسيما بعد أن أخفى النحاة الأساس الذي بنوها عليه .

لقد كان بيني وبين باب الإضافة إلف بعيد ، وكانت تدور بخدي بعض الفكر التي كانت تسوقني قبل إلى حكم قاصر جائر على النحاة بأن الصناعة قد أكسبتهم جانبا كبيرا من التكلف ، وبأن رغبتهم في طرد بعض الأبواب المتشابهة على وتائر متفقة ، وجعلها تنتظم تحت قواعد واحدة حملهم على ليّ عنق الدلالات أحيانا لتتجه في الاتجاه الذي يمكنهم من طرد هذه القواعد وتعميمها .

فقد كان يأسر تفكيري كثيرا موقفهم من تقسيم الإضافة إلى لفظية ومعنوية ، وقولهم الإضافة اللفظية هي التي يحقق فيها المضاف إليه للمضاف نوعا من التحديد المطلق التام (التعريف) أو يحقق له نوعا من التعيين دون التعريف وفوق العموم ، وهو المسمى عندهم (تخصيصا)؛ فقولهم (غلام زيد) حققت فيه الإضافة للمضاف تعريفا جعله يُمَيِّز من بين جملة الغلمان بأنه ليس غلام أحد إلا زيدا، وقولهم ( غلام رجل ) يضيف على الأول ضربا من التخصيص دون التعريف، فهو ليس غلام امرأة مثلا، ولكنه لا يصل إلى درجة تعريف الأول ، إذ لا يجب عن قولنا : غلام أي الرجال هو؟

وهذا كلام تعلمناه، وسلمنا به من أول وهلة، لكن صنيع النحويين بعد ذلك كان يبدو لافتا للنظر داعيا للانتباه ، وذلك الصنيع عندما تكلموا عن نوع آخر من

أنواع الإضافة سموه ( الإضافة اللفظية ) أو ( الإضافة غير المحضة ) حيث قالوا : إنها إضافة لا تحقق للمضاف تعريفا ولا تخصيصا ، وأنه باق على حاله الدلالية - من حيث التنكير - التي كان عليها قبل الإضافة ، فإذا وضعنا كلمة (ضارب) بدلا من كلمة ( غلام ) في المثالين السابقين تغير الوضع الدلالي تماما عند النحاة ، فصار قولنا ( ضارب زيد ) لا يتسم بأي تعريف أو تخصيص ، ولم تضاف الإضافة على ذلك الضارب المذكور شيئا، فهي لم تحده من بين جملة الضاربين، ولم تخصصه من بينهم ، لا شك أنني ساعتها كنت أتساءل كما يتساءل كثيرون قائلا لنفسي : هل تتساوى درجة الشمول الموجودة في قولي (ضارب ) بنفس الدرجة الموجودة في قولي ( ضارب زيد ) ، ألم تحدد هذه الإضافة هذا الضارب من بين جملة الضاربين ، ألم تخرجه من دائرة الاحتمال الدلالي من أن يكون ضاربا لعمره أو جعفر ..... إلخ .

ثم إنني بعد ذلك كنت أرقب كتب النحو حتى أجد مخرجا لذلك ، أو إجابة لذلك مسكّنة، فأطلع على قولهم " إن أصل قولنا ( ضارب زيد ) ( ضارب زيدا ) ، وأن التخصيص الواضح من الإضافة لم يكن من صنيع الإضافة ، وإنما كان مستفادا من دلالة التركيب الأصلي الذي هو بتنوين اسم الفاعل وإعماله .

وما كانت مثل هذه الإجابات إلا مخرجة لي من حيرة إلى أكبر منها ، إذ كانت تسوقني إلى تساؤل آخر ، ألا وهو كيف نقول : إن أصل الإضافة في قولنا (غلام زيد ) هو كلمة ( غلام ) ثم نقول في تركيب مشابه وهو ( ضارب زيد ) : إن الأصل فيه ضاربٌ زيدا ؛ فنذكر في أصل الأول المضاف فقط ، ونذكر في أصل الثاني المضاف والمضاف إليه كليهما في صورة أخرى هي صورة الإعمال .

وكنت أقول: إن الإنصاف هنا يقتضي توحيد المعيار، والكيل بصاع واحد ، فيما أن يقال : إن أصل ( ضاربُ زيدِ ) هو ( ضارب ) فقط ، كما قيل : إن أصل (غلامُ زيدِ ) هو ( غلام ) فقط ، وساعتها تكون كل إضافة من الإضافتين قد أصابت نوعا معينا من الدلالة ، فتكون الإضافات كلها معنوية ، أو يعكس المعيار على الطرفين كليهما؛ فيقال: إن أصل (غلام زيد) هو ( غلامٌ لزيد ) بذكر المضاف والمضاف إليه بوساطة حرف الجر بينهما، وأصل (ضاربُ زيدِ) بالإضافة هو

(ضارباً زيداً) بالتثنية ، وحينئذ تكون الإضافات كلها لفظية ؛ لا قول فيها عن إفادة دلالة تعريف أو تخصيص ، إذ إن دلالة التعريف أو التخصيص ستكون حينذاك مستفادة من الأصل لا من الإضافة .

لقد ساقني تأمل هذا الأمر فترة ليست بالقصيرة إلى الظن بأن دوافع الصناعة النحوية ، ورغبة النحاة في تعليل قواعدهم وتعميمها قد أدت إلى تعددية المعايير ، ولي عنق الدلالة حتى توافق تصوير قواعدهم ، وتتفق مع مخرجاتها ، ولكنني قلت إن الأمر يحتاج إلى بحث يستقرئ هذه المسألة من أصولها وجذورها الأولى في كتب التراث النحوي ، شافعا هذا الاستقراء برصد للدلالة المستفادة من الإضافة ، ومن الصورتين اللتين ذكرهما النحاة لنوعي الإضافة في النصوص العربية التي تنتمي إلى عصور الاستشهاد اللغوي .

وشرعت في ذلك بفضل من الله المنان ، وبيننا أنا أدرس هذا الأمر وأجمع مادته ، وأتأمل علل النحاة فيه، وفي القول بهذا التقسيم ، وأصل كل قسم ، إذ بدائرة الحيرة العلمية في ذلك تتسع، ذلك أنني أردت أن أفسر إشكالا فاصطدمت بإشكال أكبر .

نعم، فقد كنت أحاول رصد الدلالة التي فهمها النحاة من الإضافة اللفظية ، واختلافها عن دلالة الأصل الذي ذكروه ، وكذلك الدلالة التي فهموها من الإضافة المعنوية ، واختلافها عن دلالة الأصل الذي ذكروه أيضا ، وحين حاولت رصد ذلك تركت القراءة في باب الإضافة لأقرأ في باب إعمال اسم الفاعل باعتبار صيغة إعماله أصلا للإضافة اللفظية غير المحضة ؛ وحينها راجعت قول النحاة في شروط إعمال اسم الفاعل غير المحلى ب ( أل ) عمل فعله ، فوجدتهم يشترطون دلالته على الحال أو الاستقبال ، وأنه لا يجوز إعماله إذا دل على الماضي ، غير أن كتب النحو في هذا الموضوع تذكر لنا رأي الكسائي الذي يخالف فيه إجماع النحاة على هذا ، وتذكر الكتب النحوية أن الكسائي يجيز إعمال اسم الفاعل إذا دل على الماضي ، مخالفا كلمة النحاة ، ويستشهد بقوله - تعالى - : " وكتبهم بأسبغ ذراعيه بالوصيد"

ليس في المخالفة من حيث هي إشكال، فالخلاف النحوي موجود ، وكانن، وسيظل ؛ وإنما الإشكال ينأتى من جانب آخر ، وهو أنه بينما كتب النحو تجمع على رأي الكسائي هذا ومخالفته لما عليه كلمة النحاة في فهم دلالة هذا التركيب على الزمن إذ تورد له كتب التراجم مناظرة أخرى بينه وبين القاضي أبي يوسف في حضرة هارون الرشيد حيث أورد ياقوت الحموي في معجم الأدباء وأورد غيره قول الكسائي : "اجتمعت أنا وأبو يوسف القاضي عند هارون الرشيد، فجعل أبو يوسف يذم النحو ويقول: وما النحو؟ فقلت - وأردت أن أعلمه فضل النحو - : ما تقول في رجل قال لرجل: أنا قاتلُ غلامِك؟ وقال له آخر: أنا قاتلُ غلامك، أيهما كنت تأخذ به؟ قال آخذهما جميعا، فقال له هارون: أخطأت، وكان له علم بالعربية، فاستحى وقال: كيف ذلك؟ قال: الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: أنا قاتلُ غلامِك بالإضافة، لأنه فعل ماض، وأما الذي قال: أنا قاتلُ غلامك بالنصب فلا يؤخذ، لأنه مستقبل لم يكن بعد، كما قال الله عز وجل: (وَمَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا \* إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ) . فلولا التنوين مستقبل ما جاز فيه غداً، فكان أبو يوسف بعد ذلك يمدح العربية والنحو.

وقفت أمام هذه الرواية ردحا من الزمن مندهشا متأملا ، فالرواية مجمع عليها في مصادر كثيرة ، ثم إنها مروية عن الكسائي الذي تروي كتب النحو عنه أنه لا يمانع فهم دلالة المضي من اسم الفاعل حال تنوينه وإعماله ، ثم إذا بهذه الرواية تؤكد ضد ما في كتب النحو ؛ ذلك أن فيها نصاً صريحا على أنه لا يجوز توقع دلالة المضي من اسم الفاعل عند تنوينه وإعماله فيما بعده ؛ ذلك أن ( قاتلُ غلامك ) بتنوين قاتل ونصب غلامك لا يُتَوَهَّم معها دلالة مضي ، ولو لم يكن ذلك لما لزم أن يُبرَأ قائلها من القتل كما هو مفهوم من الرواية .

ومن هنا بدأ البحث يأخذ منحى آخر ؛ فبدلا من أن كان الاتجاه نحو استقراء العلل التي جعلت النحاة يفرقون بين نوعي الإضافة ليضعوا لكل واحد منهما أصلا ، ويفهمون من كل نوع منهما دلالة خاصة به ؛ أصبح البحث متوقفا على الفصل بين هاتين الروايتين المتناقضتين تمام التناقض ، وقد لجأت هنا إلى المنهج العلمي في التفكير والبحث العلمي، فشرعت في افتراض الافتراضات ،

واختبار دقتها ، والبحث عن الذي سيثبت منها والذي ينتفي ، وقد تشكلت الافتراضات العلمية إزاء تلك الروايتين المتناقضتين إلى ثلاثة ؛ الأول : أن تكون إحدى الروايتين مكذوبة على الكسائي ، أو موضوعة عليه .

**الثاني :** أن تكون الروايتان كلتاهما مكذوبتين عليه ؛ وأن يكون للكسائي رأي آخر في هذا الأمر رواه عنه أحد من تلامذته ، أو ممن خلفه .

**الثالث :** أن تصح الروايتان عن الكسائي ؛ ويكون الكسائي قد عدل عن رأي منهما ، إلى غيره .

ولكن إذا ثبتت صحة الفرض الثالث فإن التبعة العلمية ستكون أصعب وأشق على الباحث ؛ ذلك أنه لا بد له حينذاك من أن يذكر بالأدلة أي الرأيين عدل عنه الكسائي ؟ وأيها عدل إليه ؟ .

لقد أجهدت هذه النقطة الباحث ، ولكنه انتهى منها إلى نتائج طيبة اطمأن إليها حين وجد الأدلة التي بين يديه تؤكدها وتثبتها دون تعارض ، وحين انتهى إلى إثبات أن الروايتين صحيحتان عن الكسائي ، وأن هناك رأياً من الرأيين عدل عنه الكسائي إلى غيره ؛ وفرح الباحث بالإضافة التي أضافها في هذا الشأن فرحا لم يدم طويلا .

فسرعان ما تسلل إلى أفكاره فرض آخر أوشك أن يهدم ما جزم به الباحث تمام الهدم ، ويعيده إلى نقطة البدء في هذا الأمر ، وذلك حين تذكر الباحث أنه أهمل تأمل النصف الأول من رواية الكسائي مع القاضي أبي يوسف ، موجهها كل اهتمامه إلى الجزء الأخير منها وهو دلالة الوصف منونا على الحال أو الاستقبال . أجل ؛ لقد حال السهو في البداية دون تأمل الرواية مكتملة ؛ وإني لأظن ذلك من حسن الحظ الذي قد يثاب به المرء رغم أنفه .

إن النصف الأول من رواية الكسائي الأخيرة يفضي إلى الحكم بأن العرب كانوا يفهمون من قولنا ( أنا قاتلُ غلامك ) بالإضافة دلالة المضي ، فليس إلى تخيل الحال أو الاستقبال من سبيل في مثل هذا التركيب الإضافي ، وهذا واضح من قول هارون " الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: أنا قاتلُ غلامك بالإضافة ، لأنه فعل ماض "

ولكن ما الإشكال في هذا الفهم الآن ؟ وما الذي يعكس صفو النتائج التي وصل إليها الباحث سابقا وأقرّها ؟

الإشكال هو أن هذا الفهم يتعارض ظاهره مع قول النحاة في باب الإضافة " إن الإضافة اللفظية ؛ أي التي تكون بإضافة الوصف إلى معموله تكون شبيهة بالفعل المضارع ، وأن معظمهم قد نص نصا صريحا على أن هذا الشبه يتأتى من جانبين ؛ الأول : جانب اللفظ ( من حيث الشبه في توالي الحركات والسكنات بين الوصف والمضارع .

أما الثاني فهو جانب الدلالة ؛ حيث نص غير واحد من النحاة على أن الوصف المضاف إلى معموله يشبه المضارع في دلالاته على الحال والاستقبال ؛ في حين نصت رواية الكسائي على أن هذه الصيغة تكون حكرا على الماضي . أعاد ذلك التناقض الباحث إلى الخلف ، حتى شك في صحة الرواية مرة ثانية ؛ تلك الرواية التي أوردها جل من ترجموا للكسائي وذكروا أخباره ؛ وهو في ذلك متمسك بالمنهج العلمي في البحث أيضا ، وقد أثمر هذا المنهج في هذه المرحلة اختبار افتراضين إن صح أحدهما بطل الآخر ، أما الافتراضان فهما ؛ الأول : أن الرواية مكذوبة على الكسائي ؛ رغم تواترها عند من ترجموا له ، وأن اتساق النتائج التي وصل إليها البحث فيما مضى كان مجرد مصادفة .

وأما الثاني فهو أن يكون هناك رابط بين كلام النحويين الذين فهموا من هذه الصيغة الحال أو الاستقبال ، وبين كلام الكسائي الذي فهم من هذه الصيغة الماضي ، وألا يكون بينهما تعارض ؛ ولا شك أن هذا يتحقق في حالة واحدة ، وهي أن يكون الأصل الذي قصده الكسائي غير تلك الصيغة التي مثل لها النحاة المتأخرون ، وإن تشابهت الأمثلة ، ولا شك أيضا أن الوصول إلى إخراج الافتراض الثاني من مرحلة الافتراض إلى اليقين أمر ليس بالهين ؛ إذ يحتاج إلى أدلة واضحة من جانبين ؛ الأول : جانب النحاة الأوائل ؛ بصريين وكوفيين ، واتفق وتواتر فهمهم لدلالة الزمان المفهوم من هاتين الصيغتين وقت الإضافة ، ووقت التنوين والإعمال ، والثاني : هو ذكر الأدلة على هذا من كلام العرب الذين لا يهتمون في فصاحتهم .

هكذا كان البحث في باب الإضافة عند النحاة ؛ ينتقل بالباحث من إشكال إلى إشكال ، والباحث في ذلك كله يريد أن يضع يده على سر سلوك النحاة هذا المسلك في تعييدهم لباب الإضافة ، ورصدهم لدلالاتها ، ودلالة أصولها ؛ حتى كانت نهاية المطاف في هذا الخضم دراسة تتشكل من مقدمة وتمهيد ، وثلاثة فصول ، ثم خاتمة تضمنت أهم النتائج التي وصل إليها الباحث ، ثم شُفِع ذلك بقائمة المصادر والمراجع.

أما المقدمة ففيها ذكر دوافع البحث واتجاهاته ، والافتراضات العلمية التي كانت تتجاذب الدراسة ؛ وأما التمهيد ففيه رصد لمعنى الإضافة في اللغة من طريقين ، الأول طريق الاشتقاق الأكبر للأصل الثلاثي (ضيف) وتقلباته المستعملة ، والمعنى المشترك لهذه التقلبات ، والثاني طريق الدلالة المعجمية للإضافة ، وذلك ليكون مدخلا يستعان به على إدراك العلاقة بين الدلالة اللغوية للإضافة والدلالة الاصطلاحية لها بعد انتقالها مصطلحا نحويا ، واستنتاج أوجه الشبه والاختلاف بين الدالتين بشكل يجعلنا نستطيع التفريق بين الاستخدام النحوي الاصطلاحي والاستخدام اللغوي لها ، وهو أمر سيكون عليه التعويل في تدبر استخدام النحاة الأوائل للفظة الإضافة ، وذلك عند رصد إشكالات هذا المصطلح .

والفصل الأول بعنوان (دخول الإضافة مجال الاصطلاح النحوي، وإشكالات المصطلح)، وفيه رصد للفترة الزمنية التي بدأ استعمال الإضافة فيها مصطلحا نحويا، وتوضيح العلاقة بين الدلالة اللفظية والوظيفة الاصطلاحية للإضافة بعد انتقالها ، ورصد الاضطراب الذي بدا على المصطلح عند النحاة الأوائل ، وما كان يعتور هذا المصطلح من ترادف واشتراك اصطلاحيين ، وذكر أهم مشاركاته الاصطلاحية .

ثم يأتي الفصل الثاني وعنوانه " موقف النحاة من تقسيم الإضافة وركائزه وأسبابه " ؛ ليبحث عن الأسباب التي دفعت النحاة إلى تقسيم الإضافة إلى لفظية ومعنوية ، وإلى توضيح الأصل الذي ذكروه لكل واحدة من الإضافتين ، واختلاف دلالاته عن دلالة الإضافة ، أو اتفاق الدالتين - في حال الإضافة اللفظية - ، وما يمكن أن يُعترض عليهم به ، والرد عليه ، ليخرج بالإجابة عن سؤال وهو : هل



كانت دوافع الصناعة النحوية وراء تعددية المعايير التي تبدو في تأصيل نوعي الإضافة ، أم أن في الأمر شيئا آخر ، وأنه لا تعددية في المعايير .  
وشُفِعَ هذا الفصل بالفصل الثالث، وهو بعنوان "موقف الكسائي من الإضافة اللفظية ودلالاتها ودلالة أصولها"؛ الذي مثل تطبيقا فعليا على الفصل الثاني في فهم الدلالة المستفادة من الإضافة اللفظية ، وأصلها النحوي والتركيبي قبل الإضافة ، والدلالة المستفادة من ذلك الأصل ، وبحث في اطراد فهم هذه الدلالة عند العرب ، واتفاقهم فيه ، ومدى اتفاق النحويين في المدرستين الأوليين في فهم هذه الدلالة والنص عليها ، وفك شفرة التناقض الذي بدا بين رواية الكسائي عن مجلسه مع الخليفة والقاضي أبي يوسف ، وبين رأيه الذي روته عنه كتب النحو ، وكذلك التناقض بين نصه على وجوب فهم دلالة المضي من الإضافة التي يكون المضاف إليه فيها وصفا ، وبين ما نص عليه النحويون من أن الوصف في حال الإضافة يشبه المضارع في كونه دالا على الحال أو الاستقبال وأن دلالة المضي لا تأتيه من بين يديه ولا من خلفه .  
ثم شفعت الفصول ببيان لأهم النتائج التي توصل إليها البحث ، وبثبت للمصادر والمراجع .

هذا ، وما كان من توفيق فمن الله تعالى ، وما كان من خطأ أو نسيان فمني ومن الشيطان ، وحسبي أنني بشر أجتهد ؛ فأصيب وأخطئ .

## التمهيد الاشتقاق الأكبر للأصل الثلاثي ( ضيف ) والدلالة المشتركة بين تقلباته :

يقول ابن جني " وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول  
الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً تجتمع التراكيب الستة وما  
يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه ردّ بلطف الصنعة  
والتأويل إليه كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد" (١) .

ومادة (ضيف) تتقلب على ستة أوجه؛ هي (ض-ي-ف) و(ض-ف-ي)  
و(ف-ي-ض) و(ف-ض-ي) و(ي-ض-ف) و(ي-ف-ض)؛ منها ما استعمل أصلاً  
لكلمات عربية وهو (ض - ي - ف) قال ابن منظور: "ضِفْتُ الرجلَ ضَيْفًا وَضِيْفًا  
وَتَضَيَّفْتُهُ نزلتُ به ضَيْفًا وَمِلْتُ إليه وَقِيلَ نزلتُ به وَصِرْتُ له ضَيْفًا وَضِفْتُهُ  
وَتَضَيَّفْتُهُ طلبتُ منه الضِيْفَةَ "

واستعمل من هذه التقلبات أيضاً مادة ( ف - ي - ض ) جاء في اللسان : "  
فاض الماء والدَّمْعُ ونحوهما يَفِيضُ فَيْضًا وَفِيُوضُ وَفِيُوضًا وَفِيضَانًا وَفِيُوضَةً  
أَي كثر حتى سألَ على ضِفَّةِ الوادي وَفَاضَتْ عينُهُ تَفِيضُ فَيْضًا إِذَا سالتُ ويقالُ  
أَفَاضَتِ العينُ الدَّمْعَ تَفِيضُهُ إِفَاضَةً وَأَفَاضَ فلانُ دَمْعَهُ وَفَاضَ الماءُ والمطرُ والخيرُ  
إِذَا كثر "

واختلف في ( ف - ض - ي ) ؛ فقليل منها الفضاء ؛ ذكر ذلك ابن الأثير  
قائلاً : " وفي حديث معاذ في عذاب القبر [ ضربه بمرضافةٍ وسط رأسه حتى  
يُفْضِي منه كلُّ شيء ] أَي يصيرُ فضاءً . وقد فضا ( في الأصل : [ فُضِيَ ]  
والمثبت من ا والقاموس ) المكانُ وأفضى إِذا اتَّسع . هكذا جاء في رواية "   
وقال ابن منظور الفضاء أصله ( فضو ) ؛ إذ جاء في اللسان : " الفضاءُ  
المكان الواسع من الأرض والفعل فضا يفضو فُضُوًّا "

(١) الخصائص - أبو الفتح عثمان بن جني - تحقيق محمد علي النجار - عالم الكتب -  
بيروت : ١٣٤ / ٢ .

ولم أعثر على ما كانت فاؤه ياء من هذه التقلبات مستعملا ؛ فلم أعثر على استعمال فصيح لمادة ( ي - ض - ف ) ولا مادة ( ي - ف - ض ) ، وكذلك ما كانت فاؤه ضادا وعينه فاء وهو ( ض - ف - ي ) .

وبناء على ذلك فإن استقراء الدلالة المشتركة لتقلبات المادة المستعملة على منهج ابن جني ومن قال برأيه في الاشتقاق يكون بتأمل دلالات المادتين المستعملتين من تقلبات المادة الستة وهما ( ض - ي - ف ) و( ف - ي - ض ) ؛ ذلك الاستقراء الذي يفضي إلى أن الدلالة المشتركة هي دلالة الاتساع والزيادة والإكثار ، فالإتساع مستفاد من قول ابن منظور وغيره في مادة ( ضيف ) : " ضِفْتُ الرجل ضَيْفًا " فقد اتسع للضيف مقام، وتحقق به جانب من الزيادة والكثرة؛ تلك الزيادة والكثرة المستفادة من جوانب الضيافة أيضا ومتطلباتها عند العرب من زيادة في المراحل والنار وغيرها ؛ تقول زينب بنت الطَّحِيفِية ترثي أباها يزيد: إذا نَزَلَ الأضيافُ كانَ عَذُورًا .: على الأهلِ حتَّى تستَقِلَّ مراجلُهُ(٢)

والإتساع والزيادة والكثرة معان واضحة من مادة ( ف - ي - ض ) كذلك ؛ جاء في اللسان : " أفاضَ فلانَ دَمْعَهُ وفاضَ الماءَ والمطرُ والخيرُ إذا كثرَ وفي الحديث وَيَفِيضُ المَالُ أي يَكْثُرُ من فاضَ الماءَ والدَمْعُ وغيرُهُما يَفِيضُ فَيُضًا إذا كثرَ قيل فاضَ تدَفَّقَ وأفاضَهُ هو وأفاضَ إناؤه أي مَلَأَهُ حتَّى فاضَ وأفاضَ دُموعَهُ وأفاضَ الماءَ على نفسه أي أفرغَهُ وفاضَ صدرُهُ بسيرِهِ إذا امتلأَ وباحَ به ولم يُطِقَ كَتَمَهُ وكذلك النهرُ بمائه والإِناءُ بما فيه وماءٌ فيضٌ كثيرٌ " (٣)

(٢) الذخائر والعقريات - عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن سيد بن أحمد البرقوقي الأديب المصري (المتوفى: ١٣٦٣هـ) الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، مصر : ١ / ١٣١ ، وينظر أيضا عيون الأخبار - أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ) الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٨ هـ: ٢٦٢/٣ .

والعذور القليل الصبر فيما يريد به، وإنما جعلته عذورا لشدة تهمة بأمير الأضياف وجرصه على تعجيل قراهم حتى تستقل المراحل على الأثافي .

(٣) لسان العرب : ( ف - ي - ض ) .

ولا شك أن هذا الاستقراء لن تتغير نتيجته إذا أخذت مادة (ض - ف - ي) المختلف حولها في الاعتبار ؛ إذ إن معنى " الفضاء " ومشتقاته مشتمل على جانب الاتساع الذي يرصد من الداليتين المستعملتين .  
**الإضافة ومعانيها المعجمية :**

أكثر المعاجم من ذكر معاني الإضافة وسياقاتها ، وقد حاولت الوقوف على أهم هذه الدلالات ؛ فجاءت في النقاط التالية :

١ - الإسناد: قال صاحب المحكم : " وكلُّ ما أُمِيلَ إلى شيءٍ وأُسْنِدَ إليه فقد أُضِيفَ قال امرؤ القيس :

فلما دخلناه أصفنا ظهورنا .: إلى كلِّ حاريٍّ قشيبٍ مُشَطَّبٍ (٤)

وفي الحديث : " مُضِيفٌ ظَهَرَهُ إِلَى الْقُبَّةِ " (٥) أَي مُسْنِدُهُ (٦).

٢- الإشفاق والحذر ؛ ذكره صاحب تاج العروس ؛ قال : " وَأُضِفْتُ مِنْهُ : أَشْفَقْتُ وَحَذَرْتُ نَقْلَهُ الْجَوْهَرِيُّ (٧)

٣- الضيافة ؛ قال ابن فارس : " ويقال ضَيْفَتُهُ مِثْلَ أَضْفَتُهُ ، إِذَا أَنْزَلْتَهُ بِكَ . وَفَلَانٌ يَتَضَيَّفُ النَّاسَ ، إِذَا كَانَ يَتَّبِعُهُمْ لِيُضَيِّفُوهُ " (٨).

٤- الإسراع والعدو : قال الزبيدي : " أَضْفَتُ : عَدَوْتُ ، وَأَسْرَعْتُ " (٩)

٥- الإحاطة والخوف والإشفاق ؛ قال ابن منظور : " يقال أضاف من الأمر إذا أشفق وحذر من إضافة الشيء إلى الشيء إذا ضمَّه إليه يقال أضاف من الأمر

(٤) المحكم والمحيط الأعظم - أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي ت ٤٥٨هـ - تحقيق عبد الحميد هندأوي - دار الكتب العلمية - بيروت - ٢٠٠٠م : ٢٣٠ / ٨ .  
(٥) تاج العروس من جواهر القاموس - محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني ، أبو الفيض ، الملقب بمرتضى الزبيدي - تحقيق مصطفى حجازي وآخرين - الكويت ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م : ٢٤ / ٦٢

(٦) ينظر لسان العرب : (ض - ي - ف)

(٧) ينظر تاج العروس : (ض - ي - ف) وينظر أيضا القاموس المحيط - محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ت ٨١٧ هـ - نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للطبعة الأميرية - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م : (باب الفاء - فصل الضاد) .

(٨) معجم مقاييس اللغة - أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا - تحقيق عبد السلام محمد هارون - دار الفكر ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م : (ض - ي - ف) .

(٩) ينظر تاج العروس : (ض - ي - ف)

وضافَ إذا خافه وأشفقَ منه " (١٠) ، " وفي حديثِ عليٍّ رضيَ اللهُ عنه : أنَّ ابنَ الكَوَّاءِ وقيسَ بنَ عَبَّادٍ جاءاه فقالا له : أتيْنَاكَ مُضَافَيْنِ مُثْقَلَيْنِ أَي : خَائِفَيْنِ " (١١) .

٦- التقريب والإدناء : جاء في اللسان والمحكم وتاج العروس " ضاف إليه مَالٌ وَدَنًا وَكَذَلِكَ أَضَافَ " (١٢) .

٧- إلصاق الشيء بأصل غيره ، قال في المحكم : " والمُضَافُ المُلصِقُ بِالْقَوْمِ المُمَالُ إليهم وليس منهم " (١٣) .

٨- الإلجاء ؛ جاء في تاج العروس " أَضَفْتُهُ إِلَيْهِ : أَلْجَأْتُهُ " (١٤) ، ومنه المُضَافُ فِي الحَرْبِ وَهُوَ الَّذِي أُحِيطَ بِهِ (١٥)

٩- الإلصاق والنسب ؛ قال الزبيدي : " وَتُسْتَعْمَلُ الإِضَافَةُ فِي كَلَامٍ بَعْضُهُمْ فِي كُلِّ شَيْءٍ يَثْبُتُ بِثَبُوتِهِ آخِرٌ ، كَالأَبِ وَالابْنِ وَالأَخِ وَالصَّدِيقِ ، فَإِنَّ كُلَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي وَجُودَهُ وَجُودَ آخِرٍ ، فَيُقَالُ لِهَذِهِ الأَسْمَاءِ : الأَسْمَاءُ المُتضَايِفَةُ " (١٦)

(١٠) لسان العرب : ( ض - ي - ف ) .

(١١) تاج العروس : ( ض - ي - ف ) .

(١٢) ينظر المحكم والمحيط الأعظم وينظر أيضا لسان العرب وتاج العروس : ( ض - ي - ف ) .

(١٣) المحكم والمحيط الأعظم : ( ض - ي - ف ) .

(١٤) تاج العروس : ( ض - ي - ف ) .

(١٥) ينظر لسان العرب : ( ض - ي - ف ) .

(١٦) ينظر تاج العروس : ( ض - ي - ف ) .

## الفصل الأول

### دخول الإضافة مجال الاصطلاح النحوي ، وإشكالات المصطلح

تضطرب المصادر التي بين أيدينا في تحديد الفترة التي بدأ استخدام الإضافة فيها مصطلحا نحويا ؛ فبينما ابن سلام الجمحي وأبو بكر الزبيدي يؤكدان أن أبا الأسود الدؤلي - واضع النحو - هو من وضع باب المضاف ، إذ نجد غيرهما يخالفهما ويؤكد أن أبا الأسود اخترع باب الفاعل والمفعول فقط ، ولم يزد عليهما ؛ قال ابن سلام : " وكان لأهل البصرة في العربية قدمة ، وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية ، وكان أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي ،... وكان رجل أهل البصرة ، ... وإنما قال ذلك حين اضطرب كلام العرب فغلبت السليقية ولم تكن نحوية ، فوضع باب الفاعل والمفعول به والمضاف ، وحروف الرفع والنصب والجر والجزم" (١٧)

هكذا رأى ابن سلام وتبعه الزبيدي في طبقات النحويين (١٨) أن باب المضاف من اختراع أبي الأسود ، لكن غيره كان له رأي آخر ؛ فقد جاء في أخبار النحويين البصريين : " قال أبو الأسود: هؤلاء الموالي قد رغبوا في الإسلام ودخلوا فيه فصاروا لنا إخوة فلو علمناهم الكلام، فوضع باب الفاعل والمفعول لم يزد عليه" (١٩).

واستطرد صاحب أخبار النحويين يذكر أن إضافة غير هذين البابين إلى ما وضعه أبو الأسود كان صنيع رجل من بني ليث ؛ رجح أنه يحيى بن يعمر ؛ فقال : " ويقال إن أبا الأسود لما وضع باب الفاعل والمفعول زاد في ذلك الكتاب رجل

(١٧) ينظر طبقات فحول الشعراء - ابن سلام الجمحي ت ٢٣١ هـ - تحقيق محمود محمد شاكر - دار المدني - جدة : ١ / ١٢  
(١٨) ينظر طبقات النحويين واللغويين - أبوبكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي ت ٣٧٩ - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف - مصر - الطبعة الثانية : ٢١  
(١٩) أخبار النحويين البصريين - القاضي أبو سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي ت ٣٨٦ هـ - تحقيق طه محمد الزيني ومحمد عبدالمنعم خفاجي - مكتبة الحلبي - مصر - الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م : ١٤

من بني ليث أبواباً ، ثم نظر فإذا في كلام العرب ما لا يدخل فيه فأقصر عنه ؛  
فيمكن أن يكون الرجل الذي من بني ليث يحيى بن يعمر إذ كان عاداه في بني  
ليث<sup>(٢٠)</sup>؛ ولم يذكر صاحب الكتاب المعيار الذي بنى عليه ترجيحه ، ولم يفسر لنا  
لماذا رجحه مثلاً على نصر بن عاصم، والرجلان كلاهما ليثيان، ومن المعلوم أن  
نصر بن عاصم قد أخذ عن أبي الأسود<sup>(٢١)</sup> أيضاً كما أخذ عنه يحيى بن يعمر<sup>(٢٢)</sup>  
وسواء سلمنا بما ذهب إليه ابن سلام والزبيدي والقفطي وغيرهم<sup>(٢٣)</sup> بأن  
أبا الأسود مخترع باب الإضافة ، أو تشككنا فيه بما ذكره السيرافي من أن ما  
أضيف إلى كتاب أبي الأسود من أبواب سوى الفاعل والمفعول إنما هو صنعة  
رجل من الليثيين ، وسواء أيضاً اتفقنا معه في ترجيحه لكون هذا الرجل هو يحيى  
بن يعمر ، أو شككنا في كونه نصر بن عاصم ؛ فالنتيجة أن مصطلح الإضافة لم  
يتأخر عن النحو كثيراً ، فهو إما أن يكون في مرحلة النشأة على يد أبي الأسود ،  
أو يكون - على أضعف تقدير - من مصطلحات رجال الطبقة النحوية الأولى ؛  
التي يندرج تحتها الليثيان يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم الدؤلي .

#### مصطلح ( الإضافة ) ومشاركاته الاصطلاحية عند النحويين الأوائل

إذن فقد كان مصطلح ( الإضافة ) من المصطلحات المبكرة في النحو  
العربي، ولكن هل كانت الإضافة عند النحويين الأوائل كالإضافة عندنا ؟ هل كانت

(٢٠) نفسه : ١٨

(٢١) ينظر ترجمة نصر بن عاصم في البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة - محمد بن يعقوب  
الفيروزآبادي ت ٨١٧ هـ - تحقيق : محمد المصري - دار سعدالدين للطباعة -  
١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م : ٣٠٤

(٢٢) ينظر المرجع السابق : ٣١٧

(٢٣) نقل القفطي عن أبي حرب بن أبي الأسود الدؤلي قوله : " أول باب رسم أبي من النحو  
باب التعجب ، وقيل أول باب رسم باب الفاعل والمفعول والمضاف ، وحروف الرفع  
والنصب والجر والجزم " ، وقد رجحت أن يكون القفطي قد نقل ما بعد ( قيل ) عن ابن  
سلام الجمحي ، وأن يكون كلام أبي حرب بن أبي الأسود قد انتهى عند قوله (باب التعجب)؛  
وذلك لنص القفطي نصاً على الأخذ عن الجمحي في الحديث عن أبي الأسود ص ٤٩ ،  
ولذلك لم أجد حاجة لتكرار قوله في المتن اكتفاء بقول ابن سلام ؛ ينظر إنباه الرواة على  
أنباه النحاة - جمال الدين القفطي ت ٦٢٤ هـ - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار  
الفكر العربي القاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٦ هـ -  
١٩٨٦ م : ١ / ٤٩ ، ٥١

دلالتها حكرا على المضاف والمضاف إليه وما يتحقق بينهما من علاقة لفظية ومعنوية أم كان لها دلالة أخرى ؟

إن التحقق من ذلك الأمر سيبدأ بطريقتين ؛ أولهما طريق كتاب سيبويه<sup>(٢٤)</sup>؛ باعتباره أول كتاب خالص للنحو في التاريخ ، وباعتباره ناقلا لآراء أساتذة سيبويه كالخليل بن أحمد ، ويونس بن حبيب البصري ، وثانيهما : تأمل هذا المصطلح واستخداماته في كتاب العين المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي سيرا مع الرأي الراجح القائل بأن العين من تأليف الخليل الفراهيدي أستاذ سيبويه<sup>(٢٥)</sup>. وقد وردت كلمة الإضافة في كتاب سيبويه ما يقرب من مائتين وأربع مرات، ووردت دون أل ( إضافة ) أربع عشرة مرة، مما يؤكد لنا أن المصطلح كان شائع الاستعمال على عهد سيبويه ، كما أن سيبويه قد روى هذا المصطلح في الكتاب عن قبله كالخليل بن أحمد في مواضع عديدة من كتابه<sup>(٢٦)</sup>، مما يؤكد استقرار الإضافة مصطلحا نحويا في هذه الفترة من الدرس النحوي .

لكن الجدير بالذكر أن دلالة الإضافة باعتبارها مصطلحا نحويا في كتاب سيبويه لم تكن خالصة للإضافة التي نعرفها نحن الآن بباب الإضافة الذي يهتم بدرس المضاف والمضاف إليه ، وإعرابه ، وبيان أنواع الإضافة ، والمعنى المستفاد من كل نوع ، وإنما بدت للإضافة في كتاب سيبويه مشاركات اصطلاحية أخرى، أولها باب النسب، وثانيها : الإضافة التي تعنى بالمضاف والمضاف إليه ، وثالثها : باب حروف الجر .

(٢٤) وردت الإضافة في كتاب سيبويه (٢٠٤) مائتين وأربع مرات تقريبا ؛ ووردت دون (أل) (١٤) أربع عشرة مرة، واستخدم مصطلح (المضاف إليه) ( ٢٤ ) أربعاً وعشرين مرة واستخدم (مضاف إليه) دون أل (٦) ست مرات مرفوعاً و مجروراً ، واستخدم بالتثنية والنصب (مضافاً إلى) (٧) سبع مرات ، ومصطلح (المضاف) ورد (٥١) إحدى وخمسين مرة تقريبا، وورد بدون أل (مضاف) (١٦) ست عشرة مرة مرفوعاً و مجروراً ، واستخدم بالتثنية والنصب (مضافاً) (٢١) إحدى وعشرين مرة تقريبا .

(٢٥) ينظر العين - أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري

(ت ١٧٠هـ) تحقيق د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي - دار الهلال : ٦ / ١

(٢٦) ينظر كتاب سيبويه: ٣٧٠/٢ ، ٢٨٢/٣ ، ٢٨٣ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٥٠ ، ٣٧٤ ، ٣٨٠



### أولاً : الإضافة بمعنى النسب أو النسبة :

يبدو أن هذا الاستخدام هو الاستخدام الأصيل لباب الإضافة في الكتاب، فإذا ذكر مصطلح (باب الإضافة) كان المعنى به (باب النسب)، وقد رصدت هذا المصطلح في الكتاب سبع عشرة مرة، فوجدت دلالة المواضع كلها تنصرف إلى (النسب)، بل إن سيبويه قد نص على ذلك نصاً صريحاً عندما قال ( هذا باب الإضافة وهو باب النسبة) <sup>(٢٧)</sup>، وقد روى سيبويه هذا الاستخدام للإضافة عن الخليل بن أحمد، وهذا الأمر يتضح من مواضع عديدة في كتابه <sup>(٢٨)</sup>، كما نقله أيضاً عن يونس بن حبيب البصري <sup>(٢٩)</sup>، كما نقله عن أبي الخطاب الأخفش الكبير <sup>(٣٠)</sup>.

وهذه المواضع - على كثرتها - تؤكد أن استخدام الإضافة لتكون علماً على هذه الدلالة الاصطلاحية (النسب) أمر شائع في هذه المرحلة من الدرس النحوي. وقد استدعى هذا الاستخدام الاصطلاحى للإضافة وجود بعض الاصطلاحات التي تخالف مدلولاتها ما نحن عليه الآن ، فقد بدا في مواضع عديدة من الكتاب استخدام مصطلح ( ياء الإضافة ) للدلالة على ياء النسب ، ومن ذلك قوله : " هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان على أربعة أحرف فصاعداً إذا كان آخره ياءً ما قبلها حرفاً منكسراً؛ فإذا كان الاسم في هذه الصفة أذهبت الياء إذا جئت بياي الإضافة لأنه لا يلتقي حرفان ساكنان ، ولا تحرك الياء ؛ لأن الياء إذا كانت في هذه الصفة لم تنكسر ، ولم تنجر ، ولا تجد الحرف الذي قبل ياء الإضافة إلا مكسوراً ؛ فمن ذلك قولهم في رجل من بني ناجية ناجيٌ وفي أدل أدليٌ وفي صحارٍ صحاريٌ وفي ثمانٍ ثمانيٌ وفي رجل اسمه يمان يمانِيٌّ ؛ وإنما ثقلت لأنك لو أضفت إلى رجل اسمه يمنيٌ أو هجريٌ أحدثت ياعين سواهما وحذفتها ، والدليل على ذلك أنك لو أضفت إلى رجل اسمه بخاتيٌ لقلت هذا بخاتيٌ كما ترى ،

(٢٧) كتاب سيبويه : ٣ / ٣٣٥

(٢٨) ينظر المرجع السابق : ٣ / ٣٣٥ ، ٣٦١ ، ٣٧٨ ،

(٢٩) ينظر المرجع السابق : ٣ / ٣٤٢ ، ٣٥٢ ، ٣٧٨ ،

(٣٠) ينظر المرجع السابق : ٣ / ٣٦١

ولو كنت لا تحذف الياءين اللتين في الاسم قبل الإضافة لم تصرف بخاتي ،  
ولكنهما ياءان تُحذفان وتُحذف الياءان اللتان كانتا في الاسم قبل الإضافة<sup>(٣١)</sup> .  
ولم يقتصر ذكر مصطلح (ياء الإضافة) بهذه الدلالة على هذا الموضع فقط ،  
بل كرره سيبويه في مواضع عديدة من كتابه لا يتسع المقام لذكرها هنا<sup>(٣٢)</sup> .

وجدير بالذكر أن نقول : إن سيبويه يطلق نفس المصطلح ( ياء الإضافة )  
للدلالة على ياء المتكلم ، وينقل الاستخدام نفسه عن الخليل في مواضع منها  
قوله : " وسألته رحمه الله عن قولهم عني وقندي وقطني ومني ولندي ؛ فقلت  
: ما بالهم جعلوا علامة إضمار المجرور هاهنا كعلامة إضمار المنصوب ؛ فقال:  
إنه ليس من حرف تلحقه ياء الإضافة إلا كان متحركا مكسورا ولم يريدوا أن  
يحركوا الطاء التي في قط ولا النون التي في من فلم يكن لهم بد من أن يجيئوا  
بحرف لياء الإضافة متحرك إذ لم يريدوا أن يحركوا الطاء ولا النونات لأنها لا  
تُذكر أبدا إلا وقبلها حرف متحرك مكسور<sup>(٣٣)</sup> .

وكثر استخدام مصطلح ( ياء الإضافة ) للدلالة على ياء المتكلم في كتاب  
سيبويه<sup>(٣٤)</sup> ، كما كثر استخدامه أيضا للدلالة على ( ياء النسب ) ، وهذا ما يمكن  
لنا تسميته بالمشترك الاصطلاحي ، وهو يعزى إلى أنها مرحلة متقدمة من  
التأليف النحوي ، لم تكن المصطلحات فيها قد نضجت بشكل يمكن معه انفراد  
المصطلح بدلالة واحدة ، كما بدا في المؤلفات المتأخرة زمنيا .

#### ثانيا الإضافة بمعنى ( المضاف والمضاف إليه ) في الكتاب :

لم يكن استخدام الإضافة للدلالة على باب النسب هو الاستخدام الاصطلاحي  
الأوحد في كتاب سيبويه، بل إنه قد استخدمها أيضا بدلالة باب الإضافة عند النحاة  
المتأخرين، فعني بها المضاف والمضاف إليه وأحوالهما، فمن ذلك قوله: " (هذا  
بابٌ صار الفاعلُ فيه بمنزلة الذي فعلَ في المعنى وما يعملُ فيه ) ، وذلك قولك

(٣١) كتاب سيبويه : ٣ / ٣٤٠

(٣٢) ينظر المرجع السابق : ٣ / ٢٢٨ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٣٣٧ ، ٣٤٠ ، ٣٥٦

(٣٣) نفسه : ٢ / ٣٧١

(٣٤) ينظر المرجع السابق : ٢ / ٢٠٩ ، ٢٢٣ ، ٢٢٥ ، ٣٧٠

هذا الضاربُ زيداً فصار في معنى هذا الذي ضربَ زيداً وعَمِلَ عَمَلَهُ لَأَنَّ الألفَ واللامَ مَنَعَتَا الإضافةَ وصارتا بمنزلة التثوين<sup>(٣٥)</sup>، فقوله الألف واللام منعَتَا الإضافةَ يقصد منه إضافة الوصف إلى معموله حال عدم تعرفه بأل وعدم تنوينه ، أي قولنا ( ضاربُ زيدٍ ) .

ويظهر هذا الاستخدام لمصطلح الإضافة في مواضع كثيرة بكتاب سيبويه<sup>(٣٦)</sup>، مما يجعله مشاركا اصطلاحيا للإضافة في كتاب سيبويه ، ولا شك في أن هذا الاستخدام لم يكن اختراع سيبويه ، بل كان سيبويه ناقلا لهذا الاستخدام الاصطلاحي عن سبقه من النحاة ، فقد نقله في مواضع عدة من كتابه عن الخليل بن أحمد ، ومنها قوله : "هذا باب المنفي المضاف بلام الإضافة ، اعلم أن التثوين يقع من المنفي في هذا الموضع إذا قلت لا غلام لك كما يقع من المضاف إلى اسم، وذلك إذا قلت لا مثل زيد ، والدليل على ذلك قول العرب لا أبالك ولا غلامي لك ولا مسلمي لك ، وزعم الخليل - رحمه الله - أن النون إنما ذهبت للإضافة ؛ ولذلك ألحقت الألف التي لا تكون إلا في الإضافة"<sup>(٣٧)</sup> ، ونقل سيبويه هذا الاستخدام أيضا عن يونس بن حبيب البصري<sup>(٣٨)</sup>، وعن أبي الخطاب الأخفش الكبير<sup>(٣٩)</sup> .

هكذا استخدم سيبويه ومن قبله مصطلح (الإضافة) بهذا الاشتراك الاصطلاحي؛ فتارة يراد منه ( النسب ) وأخرى يراد منه ( المضاف والمضاف إليه ) .

والواضح من الاستخدامين الداليتين أن الإضافة الاصطلاحية قد أخذت بطرف من الإضافة المعجمية ، فهي لم تنفصم عنها في الاستخدامين كليهما ، ذلك أن معنى النسب أو النسبة هو واحد من المعاني المعجمية لكلمة ( إضافة ) ،

(٣٥) كتاب سيبويه : ١ / ١٨٢

(٣٦) ينظر المرجع السابق : ١ / ١٨٢ ، ١٩٥ ، ٢٠١ ، ٣٥١ ، ٣٧٩ ، ٣٩١ ، ٤١٠ ، ٤٢٧ ،

٢ / ٦ ، ٢٥ ، ١١٨ ، ١٧٢ ، ٢٠٥ ، ٢٨٣ / ٣

(٣٧) كتاب سيبويه : ٢ / ٢٧٦ ، وينظر أيضا : ٢ / ٢٠٦

(٣٨) ينظر المرجع السابق : ١ / ٣٥١ ، ٢ / ٢٠٩

(٣٩) ينظر السابق نفسه : ٢ / ١١٨

وكذلك معنى ( الإمالة والإسناد ) هو من المعاني المعجمية أيضا ، ولما كان معنى النسبة مستفادا من دلالة ( باب النسب ) سمي باب النسب بباب الإضافة لذلك ، ولما كان ما بين المضاف والمضاف إليه ضرباً من الإمالة ، والإمالة إحدى معاني الإضافة، سميت هذه العملية بالإضافة، وسمي طرفاها بالمضاف والمضاف إليه.

### ثالثاً : حروف الإضافة بمعنى حروف الجر في الكتاب :

ورد مصطلح ( حروف الإضافة ) في الكتاب بمعنى حروف الجر ، ومن ذلك قول سيبويه : " هذا باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها"<sup>(٤٠)</sup>، وهو يشرح هذه الحروف مستخدماً في شرحه مصطلح ( حروف الجر ؛ فيقول : "وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجر ، وأكثرها الواو ثم الباء ؛ يدخلان على كل محلوف به ، ثم التاء ولا تدخل إلا في واحد وذلك قولك والله لأفعلن وبالله لأفعلن و ( تالله لأكيدن أصنامكم )"<sup>(٤١)</sup> .

ويذكر سيبويه بعد ذلك ما يؤكد لنا أن هذا الاستخدام كان استخدام الخليل، ويعلل سبب تسميتهم لها بحروف الإضافة ، فيقول : " وقال الخليل إنما تجئ بهذه الحروف لأنك تضيف حلفك إلى المحلوف به كما تضيف مررت به بالباء إلا أن الفعل يجئ مضمراً في هذا الباب والحلف توكيد"<sup>(٤٢)</sup> .

ولم يقتصر مصطلح حروف الإضافة على حروف الجر التي تسبق المقسم به، وإنما أطلقت على غير ذلك من حروف الجر في مواضع عديدة من الكتاب، فحرف الجر عنده حرف إضافة<sup>(٤٣)</sup>، ومنها قوله عند حديثه عن الاستثناء: "وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشى"<sup>(٤٤)</sup> وخلا في بعض اللغات"<sup>(٤٥)</sup> .

(٤٠) كتاب سيبويه : ٤٩٦ / ٣

(٤١) نفسه : ٤٩٦ / ٣

(٤٢) نفسه : ٤٩٧ / ٣

(٤٣) ينظر المرجع السابق : ١ / ٣٩ ، ٩٢ ، ٢ / ٢٠٦ ، ٢١٥ ، ٣٠٩ ، ٣ / ٨٢

(٤٤) كتبت ( حاشى ) بالشكل الذي وردت به في كتاب سيبويه ، وقد ذكر المحقق - رحمه الله - في حاشيته على هذا الموضع قوله : " في الأصل فقط : فحاشا ؛ بالألف "

(٤٥) كتاب سيبويه : ٣٠٩ / ٢

ومن هذا المنطلق الاصطلاحي نجد سيبويه يسمي لام الجر لام الإضافة<sup>(٤٦)</sup>، وباء الجر باء الإضافة<sup>(٤٧)</sup>، ويطلق على حرف الجر ( من ) أيضا حرف إضافة<sup>(٤٨)</sup> .

ويجدر بالذكر أن سيبويه يستخدم أيضا مصطلح حروف الجر في الكتاب بكثرة للدلالة على هذه الحروف نفسها<sup>(٤٩)</sup>، وهذا ما يمكن لنا تسميته بالمشترك الاصطلاحي في الكتاب .

كما أن سيبويه الذي استخدم ( باب الإضافة ) بمعنى ( باب النسب ) يعرف أيضا مصطلح النسب ، ويستخدمه ، وإن كان هذا الاستخدام في مواضع قليلة<sup>(٥٠)</sup> إذا ما قورن باستخدامه للإضافة علما على ذلك الباب - باب النسب - .  
إذن فقد شاب الإضافة في كتاب سيبويه اشتراك اصطلاحى ، فشملت النسب والإضافة وحروف الجر ، وهذا الأمر ربما ينتهي إلى الشك في أن باب الإضافة الذي وضعه أبو الأسود أو رجل بني ليث - بناء على ما تقدم - كان تحته أحوال المضاف والمضاف إليه ؛ إذ قد يقال : ربما كان تحته مباحث في النسب ، أو في حروف الجر والخفض ، أو ربما يكون قد تناولها جميعاً .

والذي نستطيع ترجيحه أن المبحث الذي كان في الكتاب الذي بدأه أبو الأسود الدؤلي هو باب المضاف والمضاف إليه ، وذلك لكون من نصوا على ذلك ذكروا أنه ( باب المضاف ) وليس باب الإضافة ، والفارق كبير ؛ إذ إن الإضافة مصطلح فيه اشتراك اصطلاحى ، أما المضاف والمضاف إليه فلم يبد فيهما هذا الاشتراك الاصطلاحي في الكتاب ، هذا من جانب ، يضاف إلى ذلك أن معظم من وصلت إلينا روايتهم عن هذا الكتاب كانوا متأخرين عن القرن الثالث الهجري<sup>(٥١)</sup>، أي بعد نضج المصطلحات النحوية والتصاق معظمها بدلالة واحدة ، فلو أنهم

(٤٦) ينظر المرجع السابق : ١ / ١٢ ، ٢ / ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٤ / ٢١٧

(٤٧) ينظر المرجع السابق : ١ / ١٧ ، ٤ / ٢٢٥

(٤٨) ينظر المرجع السابق : ٤ / ٢٢٥

(٤٩) ينظر المرجع السابق : ٢ / ٢٨٣ ، ٣ / ٧٩ ، ١٥٤ ، ٢٨٦ ، ٤٩٦

(٥٠) ينظر كتاب سيبويه : ٣ / ٣٧٦ ، ٤١١ ، ٤ / ٤٠٨

(٥١) ينظر مثلا طبقات النحويين واللغويين للزبيدي : ٢٤

علموا أن ما كان يعنيه أبو الأسود بالمضاف غير الذي يفهمونه لنصوا على ذلك  
نصا صريحا .

وقد رصد الباحث مصطلح الإضافة في كتاب العين وكتاب الجمل المنسويين  
للخليل بن أحمد ؛ فاتضح أن الخليل قد ذكر مصطلح الإضافة في كتاب الجمل ثلاث  
مرات<sup>(٥٢)</sup>، وكان المقصود به الإضافة التي تعنى بالمضاف والمضاف إليه ، وورد  
في الجمل استخدام ياء الإضافة لياء المتكلم مرتين<sup>(٥٣)</sup>؛ فمن ذلك قوله : " فياء  
الإضافة تكون في الاسم والفعل نحو ضاربي وثوبي وضربني في الفعل ولما بُد في  
الفعل من النون لئلا يقع الكسر في الفعل فأما في الاسم فلما لأنه يدخله الجر<sup>(٥٤)</sup>،  
وورد هذا الاستخدام في كتاب العين أيضا<sup>(٥٥)</sup>، ولم يعقد صاحب كتاب العين  
والجمل بابا باسم باب الإضافة ، واستخدم مصطلح (النسبة) للدلالة على النسب  
في كتاب العين في مواضع عديدة من المعجم<sup>(٥٦)</sup>، واستخدم أيضا مصطلح ( ياء  
النسبة ) في كتاب العين بنفس الدلالة التي نستخدم بها ياء النسب الآن<sup>(٥٧)</sup>، ولم  
يستخدمه - أي مصطلح النسب أو النسبة - في كتاب الجمل .

إلا أننا نقرر أن أصدق رصد للمصطلح النحوي هو الذي يعتمد على كتاب  
سيبويه ، لأنه كان كتابا خالصا للنحو ، أما العين فكان معجما ، ولذلك فكاتبه  
ليس ملزما باستخدام اصطلاحات النحويين ، إنما كان ما يعنيه بالدرجة الأولى هو  
ما يعني مؤلفي المعاجم من بيان معاني الألفاظ وتوضيح السياقات التي تطلبها؛  
فذكره للنحو ومباحثه يكون ذكرا عارضا لخدمة هدفه الرئيس، يضاف إلى ذلك أن

(٥٢) ينظر الجمل الجمل في النحو - أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم

الفراهيدي البصري ت ١٧٠هـ تحقيق: د. فخر الدين قباوة - الطبعة: الخامسة، ٤١٦ هـ -

١٩٩٥م : ٩٨ ، ١٩٩ ، ٣٣٨ .

(٥٣) ينظر المرجع السابق : ٣٣٥

(٥٤) نفسه : ٣٣٥

(٥٥) كتاب العين - أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي - تحقيق: د. مهدي المخزومي

و.د. إبراهيم السامرائي - دار ومكتبة الهلال : ٨ / ٣٥١

(٥٦) ينظر كتاب العين للخليل بن أحمد : ٢ / ١٩ ، ٢١٧ ، ٩٩ / ٣ ، ٢٨٩ ، ٧٥ / ٤ ،

١٣٦ ، ٦ / ١٨٥ ، ٧ / ١٤٢ ، ٨ / ٧٥

(٥٧) ينظر المرجع السابق : ٤ / ١١٧ ، ١٩٥

هناك من تشكك في نسبة كتاب العين إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي أستاذ سيبويه، أما كتاب الجمل فقد كان كتابا مختصرا إذا ما قورن بكتاب سيبويه ، لا يمكننا من الجزم بدلالة المصطلحات النحوية في تلك الفترة الزمنية ، كما أن مؤلفه انصرف فيه إلى ذكر مباحث في النحو ، وترك أخرى كثيرة لم يذكرها ، ولاسيما مباحث الصرف ؛ فلم يعقد لنا فيه مبحثا عن النسب مثلا يمكننا من تتبع دلالة المصطلح المستخدم له في هذه الحقبة الزمنية .

إلا أن رصد مصطلح الإضافة في الكتابين ، ومقابلة النتائج بسابقتها في كتاب سيبويه قد أفضى إلى تأكيدات الآتي

**أولا :** مصطلح الإضافة من المصطلحات التي كانت مستخدمة استخداما اصطلاحيا في هذه الفترة من الدرس النحوي .

**ثانيا :** مصطلح الإضافة كانت له مشاركات اصطلاحية في هذه الفترة ، أهمها النسب ، وحروف الجر التي سماها سيبويه حروف الإضافة ، وقد كان هذا الاشتراك الاصطلاحي في وجود مصطلحي ( النسبة ) للنسب و( حروف الجر ) لحروف الجر .

**ثالثا :** المضاف والمضاف إليه مصطلحان ذوا دلالة اصطلاحية واضحة ، وإذا ذكرا في كتاب سيبويه فهم منهما ما نفهمه نحن من باب الإضافة الآن ليس غير .

**رابعا :** ياء الإضافة مصطلح يطلق على ياء النسب ، كما يطلق على ياء المتكلم .

#### دلالة الإضافة عند الكوفيين :

يستخدم الفراء الإضافة في معاني القرآن بمعناها المعروف<sup>(٥٨)</sup>، وطرفاها هما المضاف والمضاف إليه، وهذا هو الاستخدام الرئيس عند الفراء ، واستخدم الفراء مادتها المعجمية في الدلالة على حروف الجر أيضا ، يقول الفراء : "وقوله: حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ؛ وَيَقْرَأُ: حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ. وَفِي قِرَاءَةِ

(٥٨) ينظر معاني القرآن للفراء : ١/ ٢٥٤ ، ٣١٤ ، ٣٩٥ ، ٢/ ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٩ ، ١٣٨ ، ٢٢٦ ، ٢٥٤ ، ٣١٩ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٤٢٠ ، ٣/ ١٦٣

عبدالله: حَقِيقٌ بَأَنَّ لَنَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ ؛ فهذه حجة من قرأ (عَلَى) ولم يضيف . قال محقق الكتاب : " قوله: «ولم يضيف» أي لم يجرّ بها ياء المتكلم كما في قراءة نافع. وحروف الجر تسمى حروف الإضافة"<sup>(٥٩)</sup>؛ وقد كان الفراء يطلق على حروف الجر أيضا مصطلح حروف الصفات<sup>(٦٠)</sup> ، وقد ذكر الدكتور عوض القوزي في كتابه المصطلح النحوي أن الفراء يستخدم مصطلح الأسماء المضافة بمعنى الأسماء الستة<sup>(٦١)</sup>، وهذا الاستخدام لم أجد له سوى موضع واحد فقط في معاني القرآن<sup>(٦٢)</sup> .

ولا أرى ذلك من قبيل الاصطلاح على تسمية الأسماء الستة بهذا المصطلح، وإنما هو من باب الإشارة إلى لزوم هذه الأسماء الإضافة حال إعرابها بالحروف. وبناء على ما تقدم نستطيع القول بأن استخدام الإضافة للدلالة على أحوال المضاف والمضاف إليه كان موجودا من بدايات التأليف النحوي ، وكان مصطلحا عليه في المدرستين الكبيرتين ؛ الكوفة والبصرة ، وقد خالط ذلك بعض الدلالات الأخرى للإضافة التي اشتهرت في هذه الفترة كدلالتها على النسب عند البصريين، ودلالتها على حروف الجر عند البصريين والكوفيين كليهما .

(٥٩) معاني القرآن - أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الفراء ت ٢٠٧هـ - تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار و عبد الفتاح إسماعيل شلبي - الدار المصرية للتأليف والترجمة - مصر - الطبعة الأولى : ١ / ٣٨٦ ،  
(٦٠) ينظر المرجع السابق : ١ / ٢ ، ٢ / ٣٨٥ ، ٤٠٤ ،  
(٦١) ينظر المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري - د / عوض بن حمد القوزي - الرياض - ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م : ١٧٤  
(٦٢) ينظر معاني القرآن للفراء : ١ / ٤٠٩



## الفصل الثاني

### موقف النحاة من تقسيم الإضافة وركائزها وأسبابه

يقول ابن يعيش : " المراد بالإضافة أن يكون الاسم مضافاً، لا مضافاً إليه. وذلك مختصاً بالأسماء، إذ الغرض من الإضافة الحقيقية التعريف، ولا معنى لتعريف الأفعال، ولا الحروف" (٦٣).

و"المضاف هو الاسم المجعول كجزء لما يليه خافضاً له بمعنى "في" إن حسن تقديرها وحدها، وبمعنى "من" إن حسن تقديرها مع صحة الإخبار عن الأول بالثاني، وبمعنى "اللام" تحقيقاً أو تقديرًا فيما سوى ذينك. ويزال ما في المضاف من تنوين أو نون تشبهه. وقد يزال منه تاء التأنيث إن أمِن اللبس" (٦٤).  
والإضافة - عند النحاة - " على ثلاثة أنواع :

- ١- نوع يفيد تعرف المضاف بالمضاف إليه إن كان معرفة، كـ"غلام زيد"، وتخصه به إن كان نكرة؛ كـ"غلام امرأة"؛ وهذا النوع هو الغالب.
- ٢- ونوع يفيد تخصص المضاف دون تعرفه؛ وضابطه: أن يكون المضاف متوغلاً في الإبهام؛ كـ"غير" و"مثل"؛ إذا أريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة، لا كمالهما؛ ولذلك صح وصف النكرة بهما في نحو: "مررت برجل مثلك"، أو "غيرك".  
وتسمى الإضافة - في هذين النوعين - معنوية لأنها أفادت أمراً معنوياً، ومحضة أي: خالصة من تقدير الانفصال.
- ٣- ونوع لا يفيد شيئاً من ذلك وضابطه أن يكون المضاف صفة تشبه المضارع في كونها مراداً بها الحال أو الاستقبال ؛ وهذه الصفة ثلاثة أنواع: اسم فاعل؛

(٦٣) شرح المفصل - ابن يعيش - تحقيق د / إميل بديع يعقوب - دار الكتب العلمية - بيروت

- لبنان - الطعة الأولى ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١ م : ١ / ٨٩

(٦٤) شرح تسهيل الفوائد - محمد بن عبد الله، ابن مالك - تحقيق: د. عبد الرحمن السيد،

د. محمد بدوي المختون - هجر للطباعة والنشر - الطبعة الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م):

٢٢١/٣

كـ "ضارب زيد"، و"راجينا"، واسم مفعول كـ "مضروب العبد"، و"مروع القلب"،  
والصفة المشبهة كـ "حسن الوجه"، و"عظيم الأمل"، و"قليل الحيل"<sup>(٦٥)</sup>.

هكذا قسم النحويون الإضافة، فهي إما لفظية أو معنوية، وطرق الإضافة  
(المعنوية) ثلاثة؛ إضافة الاسم الذي ليس بوصف إلى معرفة كقولنا (غلام زيد)،  
وهذه لإفادة التعريف، أو إضافته إلى نكرة كقولنا (غلام رجل)، وهذه لإفادة  
التخصيص؛ إذ إن هذا تخصيص له من بين جملة الغلمان، والتخصيص هنا يأتي  
من جانب المضاف إليه، أما الطريق الثالث في الإضافة المعنوية، فهو تحقيق  
التخصيص أيضا، ولكنه تخصيص يتأتى من الطبيعة الدلالية للمضاف، إذ إن  
المضاف يكون في هذا النوع موغلا في الإبهام؛ كقولنا (غيرك) و(مثلك)؛ إذا  
أريد بهما مطلق الماثلة والمغايرة، لا كمالهما.

والطرق الثلاثة السابقة (غلام زيد) و(غلام رجل) و(غيرك و(مثلك) ونظائرها  
وأشباهاها أصلها المعنوي قبل الإضافة هو المضاف فقط؛ فهو - أي المضاف -  
قد كان متسما بنوع من العموم والشمول أزيل أو تقلص بالإضافة إلى الثاني.  
وبذلك التأصيل استطاع النحاة توصيل نظريتهم في الفائدة المعنوية المرجوة  
من الإضافة معتمدين على القول بأن الأول (المضاف) فيه شيوع يعمد الثاني  
(المضاف إليه) إلى إزالته بتحقيق التعريف، أو - على الأقل - تقليصه بتحقيق  
التخصيص كما تبين.

ولكن تبقى الإضافة المسماة باللفظية؛ التي أتت لغير فائدة في المعنى؛ مثل  
(عظيم الأمل)، و(راجينا)، و(مروع القلب)، و(قليل الحيل)؛ فهي عند النحاة لا  
تأتي لفائدة معنوية؛ إذ لا تفيد المضاف تعريفا ولا تخصيصا.

وقالوا: "والدليل على أن هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفا: وصف  
النكرة به في نحو: {هُدَيَا بَالِغِ الْكَعْبَةِ} (٦٦)، ووقوعه حالا في نحو: {ثَانِي  
عَطْفِهِ} (٦٧)، ... ودخول "رب" عليه في قوله: [البسيط]

<sup>٦٥</sup> - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - ابن هشام الأنصاري - تحقيق محمد محيي الدين  
عبد الحميد - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت : ٣ / ٨٦ : ٨٩

<sup>٦٦</sup> - سورة المائدة : ٥ / ٩٥

يارب غابطنا لو كان يطلبكم<sup>(٦٨)</sup> .: لاقى مباعدة منكم وحرمانا  
علل النحاة إذن بقاء هذا الصنف على تنكيره بثلاثة أدلة؛ ولم يبق سوى أن  
يخبرونا عن أصل الكلام قبل الإضافة كما كان صنيعهم مع أنواع الإضافة  
المعنوية؛ حينما عمدوا إلى إفهام المتعلمين الدلالة قبل الإضافة وبعدها؛ ليتبين  
الصنيع الدلالي للإضافة؛ وقد أوضحوا لنا ذلك فعلا عند تعليلهم لكونها لا تفيد  
تخصيصا؛ فقالوا: "والدليل على أنها لا تفيد تخصيصا: أن أصل قولك: "ضارب  
زيد": ضارب زيدا؛ فالاختصاص موجود قبل الإضافة؛ وإنما تفيد هذه الإضافة  
التخفيف، أو رفع القبح.

أما التخفيف، فبحذف التنوين الظاهر؛ كما في "ضارب زيد"، و"ضاربات  
عمرو" و"حسن وجهه"، أو المقدر؛ كما في: "ضوارب زيد"، و"حواج بيت الله"،  
أو نون التثنية؛ كما في "ضاربا زيد"، أو الجمع؛ كما في: "ضاربو زيد".  
وأما رفع القبح؛ ففي نحو: "مررت بالرجل الحسن الوجه"؛ فإن في رفع  
"الوجه"؛ قبح خلو الصفة من ضمير، يعود على الموصوف؛ وفي نصبه قبح  
إجراء وصف القاصر، مجرى وصف المتعدي؛ وفي الجر تخلص منهما. ومن ثم  
امتنع "الحسن وجهه"؛ لانتفاء قبح الرفع؛ ونحو: "الحسن وجه" لانتفاء؛ قبح  
النصب؛ لأن النكرة تنصب على التمييز .  
وتسمى الإضافة في هذا النوع لفظية؛ لأنها أفادت أمرا لفظيا، وغير  
محضة؛ لأنها في تقدير الانفصال<sup>(٦٩)</sup>.

وهنا يكمن الإشكال؛ وملخصه أن يقال: إن النحاة قد نظروا إلى الإضافة  
الأولى (المعنوية)؛ فجعلوا أصلها قبل الإضافة المضاف منفردا؛ فقالوا أصل  
(غلام زيد) قبل الإضافة ( غلام )؛ وكان بها شيوع وتنكير عرف بالإضافة، ثم  
نظروا إلى الإضافة اللفظية فجعلوا أصلها الدلالي المضاف والمضاف إليه

٦٧ - سورة الحج : ٢٢ / ٩

٦٨ - المرجع السابق : ٣ / ٨٩ ، ٩٠

٦٩ - نفسه : ٣ / ٨٩ : ٩٢

مجتمعين؛ فقالوا : إن أصل ( ضارب زيد ) ( ضارب زيدا ) ، وكان القياس يقتضي ظاهره أن يكون الأصل قبل الإضافة هو المضاف فقط ؛ كما كان ذلك في الإضافة المعنوية .

وأمام ذلك يمكن أن يتهم النحاة بالتكلف ، وازدواجية المعايير ؛ إذ قد يقال : إن الحكم بأن الأصل الأول لقولنا ( غلام زيد ) هو كلمة ( غلام ) يقتضي حكما مماثلا بأن أصل ( ضارب زيد ) هو ( ضارب ) منفردة ، وساعتها يكون التعريف مستفادا من الإضافة في الصيغتين كليهما ؛ إذ إن إضافة ضارب إلى زيد قد أزلت عنه الشبوع الذي كان متسما به قبل الإضافة وتكون الإضافة بذلك قد حققت معنى ؛ تماما كما كان الحال في ( غلام زيد ) ؛ فتكون الإضافات كلها بذلك معنوية .

أو يعكس المعيار على الطرفين كليهما؛ فيقال: إن القول بأن أصل (ضارب زيد ) بالإضافة ( ضارب زيدا ) بذكر المضاف والمضاف إليه مجتمعين دون إضافة ؛ يقتضي أن يقال : إن أصل ( غلام زيد ) قبل الإضافة ( غلام لزيد)؛ وإن أصل ( مثلك ) ( مماثل لك ) ؛ وبذلك تكون الإضافات كلها لفظية ؛ وليست لإعلامات دلالية .

أما الحكم بمعيار هنا ، ومعيار مخالف هناك فهو من القسمة الضيزى ، ومن تكلف الصناعة الذي يجعل الصانع يعمد إلى لي العلل وتعدد المعايير حتى تطاوع ما جاء به، ومن هنا كان البحث عن أصل علة النحاة في هذا الأمر واجبا. ويبدو أن أصل الإضافة اللفظية ، وإفادتها لجانب من التخصيص من عدمه كان موضع خلاف بين بعض النحاة في عصور مختلفة ؛ فقد حكى السيوطي في الهمع طرفا من خلاف بين ابن مالك وابن هشام في هذا الأمر ؛ فقال : " وَذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ فِي نَكْتِهِ عَلَى الْحَاجِبِيَّةِ أَنَّهَا قَدْ تَفِيدُ التَّخْصِصَ أَيْضًا فَإِنَّ ضَارِبَ زَيْدٍ أَخْصَ مِنْ ضَارِبِ قَالَ ابْنُ هِشَامٍ وَهَذَا سَهْوٌ فَإِنَّ ضَارِبَ زَيْدٍ أَوَّلُهُ ضَارِبُ زَيْدًا لَأَنَّ ضَارِبَ فَقَطَّ فَالتَّخْصِصُ حَاصِلٌ بِالْمَعْمُولِ قَبْلَ الْإِضَافَةِ (٧٠)

وقد ذكر ذلك ابن هشام في المغني قائلا : " وفي التُّحفة أن ابن مالك رد على ابن الحَاجِبِ في قَوْلِهِ وكَا تَفِيدُ إلَّا تَخْفِيفًا فَقَالَ بل تَفِيدُ أَيْضًا التَّخْصِيسَ فَإِن ضَارِبَ زَيْدٍ أَخْصَ مِنْ ضَارِبٍ وَهَذَا سَهْوٌ فَإِن ضَارِبَ زَيْدٍ أَصْلُهُ ضَارِبَ زَيْدًا بِالنَّصْبِ وَكَيْسَ أَصْلُهُ ضَارِبًا فَقَطْ فَالتَّخْصِيسُ حَاصِلٌ بِالْمَعْمُولِ قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَ الْإِضَافَةُ " (٧١)

وقد أشار الشيخ خالد الأزهرى إلى أن قول ابن مالك هذا قد تبع فيه ابن الضائع في اعتراضه على ابن عصفور ؛ قال الأزهرى : " وما قاله ابن مالك تبع فيه ابن الضائع في اعتراضه على ابن عصفور حيث قال : "وأما قوله: "ولا تخصيص" فغير صحيح؛ لأنك إذا قلت: "هذا ضارب امرأة" فقد خصصت المضاف بالمضاف إليه مع كون الإضافة غير محضة" (٧٢).

وتلك النصوص تشي بأن مالك وابن الضائع يريان أن أصل قولنا ( ضارب زيد ) هو ( ضارب ) وأن الإضافة قد أفادت تخصيصا مثل الذي أفادته الإضافة المعنوية في قولنا ( غلام زيد ) .

وإذا استثنينا ابن الضائع ، ووقفنا أمام ابن مالك وحده وجدنا له رأيين ؛ كل رأي منهما يصاد الآخر ؛ ذلك أنه قد نظم في أفئته ما يدل على أن إضافة الوصف لا تجعله يفارق التنكير الذي كان عليه قبل الإضافة ؛ قال ابن مالك :

وإن يشابه المضاف يفعل .: وصفا فعن تنكيره لا يعزل  
كرب راجينا ، عظيم الأمل .: مرع القلب ، قليل الحيل  
وذي الإضافة اسمها لفظية .: وتلك محضة ومعنوية  
فالواضح من نظمه أن الوصف إذا شابه الفعل المضارع ( في دلالاته على الحال أو الاستقبال ) لا يفارق التنكير إذا أضيف .

<sup>٧١</sup> - مغني اللبيب عن كتب الأعراب - ابن هشام الأنصاري (المتوفى: ٧٦١هـ) - تحقيق د.مازن المبارك / محمد علي حمد الله - دار الفكر - دمشق - الطبعة السادسة، ١٩٨٥: ٦٦٤/١

<sup>٧٢</sup> - شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو - خالد الأزهرى - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م : ١ / ٦٨١

ومما يزيد الأمر تعقيدا أن ابن مالك في كتابه شرح الكافية الشافية ينص  
نصا صريحا على أن الإضافة اللفظية باقية على تنكيرها الذي كانت عليه قبل  
الإضافة ؛ يقول في شرح الكافية الشافية : " قيد ذو الإضافة بأن يكون بها  
مستبينا تنبيهاً على أن من الإضافة ما لا يعرف المضاف، كالمضاف إلى نكرة، أو  
المضاف إضافة غير محضة نحو: "هذا ضارب زيد غداً أو الآن" (٧٣).  
ويؤكد ابن مالك رأيه هذا في موضع آخر من الكتاب نفسه؛ إذ يقول :  
"ونبهت بقولي:

.....  
: . . . فهو مضاف اللفظ رفعا للثقل

على أن إضافته لم تغد تعريفا، ولا تخصيصا؛ لأنها في نية الانفصال.  
وإنما أفادت تخفيف اللفظ بحذف التنوين، والنون فإن قولك: "هذا ضارب  
زيد" و"هؤلاء مكرمو عمرو" أخف من قولك: "هذا ضارب زيدا" و"هؤلاء مكرمون  
عمرا"، ومعنى المضاف من هذا النوع، والمتروك الإضافة واحد؛ ولذلك بقي  
المضاف منه إلى معرفة على ما كان عليه من التنكير" (٧٤).  
لقد أدى بي تعارض هذه النصوص مع الرواية التي رواها ابن هشام عن  
ابن مالك في رده على ابن الحاجب إلى الشك في أنه يقصد بابن مالك بدر الدين  
بن مالك - ابن الناظم - ؛ إذ كيف يرى ابن مالك مرة أن هذا النوع من الإضافة  
يفيد التخصص ، ومرات يرى أنه لا يفيد ؟ !  
ورحت أرقب رأي بدر الدين ابن الناظم في هذه المسألة ؛ وكان من العجيب  
أن وجدت بدر الدين على ما كان عليه أبوه في هذا الأمر ؛ يقول في شرحه

٧٣ - شرح الكافية الشافية - ابن مالك - تحقيق علي محمد معوض وعادل عبد الموجود - دار

الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ٢٤٢٠ هـ = ٢٠٠٠ م : ٩٠ / ١

٧٤ - - نفسه : ٤٠٩ / ١

للألفية : " وأما المضاف إضافة لفظية فلا يتخصص بالإضافة ولا يتعرف ، بل هو معها على إبهامه قبل" (٧٥).

لم أجد في كتب ابن مالك ما يؤكد ما ذكره ابن هشام من أن ابن مالك كان يرى أن الإضافة اللفظية تحقق تخصيصاً ؛ فربما ذكره ابن مالك في مؤلف لم يطبع بعد ، أو لربما كان هذا الرأي لنحوي آخر من نحاة الأندلس ، وأن ابن هشام قد أصابه السهو الذي عابه على ابن مالك ؛ فنسب رأي نحوي إلى آخر ؛ وهذا أمر محتمل ؛ ويرجح أيضاً ما ورد في شذور الذهب من أن هذا رأي من آراء بعض المتأخرين ؛ قال في الشذور - عند حديثه عن الإضافة اللفظية - : " وأما أنه لا يستفيد تخصيصاً فهو الصحيح وزعم بعض المتأخرين أنه يستفده بناء على أن ضارب زيد أخص من ضارب والجواب أن ضارب زيد ليس فرعاً عن ضارب حتى تكون الإضافة قد أفادته التخصيص وإنما هو فرع عن ضارب زيدا بالتثوين والنصب فالتخصيص حاصل بالمعمول أضفت أم لم تضف" (٧٦) .

ولكن - لا شك - أننا إذا سلمنا بصحة ما رواه ابن هشام عن ابن مالك هنا صرنا أمام رأيين متناقضين تمام التناقض ، وهما لعالم واحد ؛ وسواء أكان هذا رأي ابن مالك أم كان رأي بعض نحاة المتأخرين فهو في النهاية رأي يخالف الرأي الذي عليه كلمة النحويين مجمعة ؛ وهو على أي حال يؤكد ضرورة البحث في أصل هذا الخلاف ، ليخلص إلى السلوك الصحيح في التقعيد ؛ ويبين ركائزه .  
والحق أن إضافة الوصف على نوعين لا نوع واحد ، ولكل نوع منهما ضابط ودلالة مختلفين عن ضابط ودلالة النوع الآخر .

فالوصف الذي مثل ( ضارب ) إما أن يراد به مشابهة الفعل المضارع في الدلالة على الحال أو الاستقبال أو لا ؛ فإن أريد به ذلك فإضافته لفظية ؛ ويتأتى

٧٥ - شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك - بدر الدين بن مالك ت ٦٨٦ هـ - تحقيق محمد باسل عيون السود - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٢٠ هـ = ٢٠٠٠ م : ٢٧٤

٧٦ - شذور الذهب في معرفة كلام العرب - ابن هشام الأنصاري - تحقيق عبدالغني الدقر - الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا : ١ / ٤٢٢ ، ٤٢٣

فهم ذلك من إدراك الطبيعة الدلالية للوصف ؛ إذ إن الوصف دال على معنى مركب لا معنى مفرد ؛ فاسم الفاعل دال على الحدث ومن قام به ، أو من كان في حكم القائم به ، واسم المفعول دال على الحدث ومن وقع عليه ، أو كان في حكم من وقع عليه ..... إلخ : فهي دلالات مركبة من الحدث مزيدا عليه شيء آخر .  
وقد راعى النحاة ذلك في الأبواب النحوية التي قعدوا لها ؛ ففرقوا بين دلالة الوصف ودلالة الجامد ؛ وهذا ما جعلهم ينصون في أكثر من باب من أبواب النحو على أن المشتق يتحمل ضميرا ، والجامد لا يتحمل هذا الضمير .  
فقد ذكر النحاة في باب الابتداء الخبر المفرد ، وانقسامه إلى جامد ومشتق ؛ قال ابن مالك :

والمفرد الجامد فارغ وإن .: يشترك فهو ذو ضمير مستكن  
وأبرزنه مطلقا حيث تلا .: ما ليس معناه له محصلا

قال الأزهري في التصريح : " والمفرد إما جامد" ، وهو ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي، كـ"زيد" فإنه لا يدل على معنى: زاد المال زيادة، وكـ"أسد" إذا أراد به شجاع على رأي، فإنه وإن كان في الاستعمال مشعرا بمعنى الفعل؛ ولكن بمعنى فعل غير موافق له في المادة، وهو "شَجَع" وكـ"صاحب" فإنه وإن كان مشعرا بمعنى "صحب" لكن لا بحسب الاستعمال، فكل من "زيد" و"أسد" و"صاحب" عندهم من قبيل الجوامد، "فلا يتحمل ضميرا المبتدأ، نحو: هذا زيد"، وهذا أسد، وهذا صاحب، فليس في شيء منها ضمير يعود على المبتدأ"<sup>(٧٧)</sup>.

وبناء عليه فإن ( الضارب ) إذا كانت وصفا مشابها لقولنا ( الذي يضرب ) فهي في الدلالة ذات معنى مركب ؛ كما أن شبيهها في الدلالة ذو معنى مركب ؛ إذ يدل على الحدث وفاعل الحدث ؛ ولذلك فلفظة ( الضارب ) مشتملة على الضمير الذي يشتمل عليه الفعل الذي يساويها ؛ يضاف إلى هذا أن هذه الصيغ المشتقة



قد تكون من فعل متعد ؛ فيتطلب الإفهام بها ذكر المفعول به ، وساعتها يذكر مفعولها كما يذكر المفعول مع الفعل المتعدي .

وقد راعت معايير النحاة ذلك في باب الإضافة؛ ولم يغضوا الطرف عنه؛ فذكروا أن الإضافة التي يكون فيها المضاف وصفا يشبه المضارع إنما تكون على نية الانفصال ؛ إذ إن معنى الوصف وحده معنى مركب ، وليس معنى مفردا ؛ بخلاف الإضافة التي يكون فيها المضاف اسما جامدا ؛ وبناء على ذلك كان قولهم ( ضارب زيد ) عندهم أصله ( ضارب زيدا ) إذ هو مساو لقولنا ( الذي يضرب زيدا ) للغة التي أوضحوها في باب الابتداء وفي غيره ، وإن لم يذكروها صراحة في باب الإضافة .

قال أبو علي الفارسي : " يُنَوَى بالإضافة الانفصال في باب الأعمال لاسم عمَل الفعل نحو: ضاربُ زيدٍ غداً، فالإضافة قد نُويَ بها الانفصال في هذا الباب" (٧٨).

واشترط الفارسي لكلمة ( غدا ) احتراز من دخول ما كانت دلالته على الماضي ؛ إذ إن إضافته معنوية ؛ ليست على نية الانفصال ولكن هل يمكن أن يأتي الوصف الذي مثل ( ضارب ) دالا على الماضي ، وانتهاء الحدث ؟ ؛ الجواب ؛ نعم قد يأتي ذلك إذا كانت هناك قرينة تدل على استفادة معنى الماضي ؛ كقولنا مثلا (هذا ضارب عمرو أمس)؛ فالقرينة اللفظية (أمس) دلت على انتهاء (الضرب) في زمن مضي ؛ وحينئذ ينتفي شرط شبهه بالمضارع في الدلالة على الحال أو الاستقبال ، وتصبح الكلمة دالة على وقوع الحدث وانتهائه ، فالحدث هنا قد خصص و قد عرفت حدوده بانتهائه ووقوعه وتامه ؛ فهو معلوم حقيقة وليس متصورا ولا متخيلا . وعليه فإن الإضافة في مثل هذه الحالة جاءت لمعنى وهو تحديد (ضارب عمرو) من بين جملة الضاربين.

<sup>٧٨</sup> - التعليقة على كتاب سيبويه - أبو علي الفارسي (المتوفى: ٣٧٧هـ) - تحقيق د. عوض بن حمد القوزي - الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م : ١ / ١٣٨

قال ابن هشام: "فإن لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال فإضافته مَحْضَةٌ تَفِيدُ التَّعْرِيفَ والتَّخْصِيسَ لَأَنَّهَا لَيْسَتْ فِي تَقْدِيرِ النَّافِصَالِ وَعَلَى هَذَا صَحَّ وَصْفِ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى بِ (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ أُرِيدَ بِاسْمِ الْفَاعِلِ هُنَا إِمَّا الْمَاضِي كَقَوْلِكَ هُوَ مَالِكُ عَبِيدِهِ أَمْسَ أَيْ مَلَكَ الْأُمُورَ يَوْمَ الدِّينِ عَلَى حَدِّ {وَنَادَى أَصْحَابَ الْجَنَّةِ} وَلِهَذَا قَرَأَ أَبُو حَنِيفَةَ {مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ} وَأَمَّا الزَّمَانُ الْمُسْتَمَرُّ كَقَوْلِكَ هُوَ مَالِكُ الْعَبِيدِ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ مَوْلَى الْعَبِيدِ اهْ مُلْخَصًا"<sup>(٧٩)</sup>.

ومن هنا يمكن القول بأن إضافة الوصف على قسمين ، الأول : وهو الذي تكثر مواضعه في العربية ، وهو أن يكون الوصف والمضاف إليه على نية الانفصال ؛ وعلى نية التثوين للمضاف ، وهذا الذي تكون الإضافة فيه لفظية لمجرد التخفيف أو إزالة ورفع القبح ؛ وهذا النوع هو الذي كان النحاة يعنون به في باب الإضافة؛ ويرصدون جوانب من دلالاته ؛ كدلالاته على الحال أو الاستقبال، وبقاء الصيغة على حالها التي كانت عليه قبل الإضافة من حيث التكرير .

وهذا الأمر هو ما حمل النحاة على أن يجعلوا أصل الإضافة اللفظية (المضاف والمضاف إليه) مجتمعين في صورة غير صورة الإضافة ؛ فيقولون : إن أصل (ضارب زيد) هو (ضارب زيدا) بتثوين الأول ونصب الثاني على أنه مفعول به ؛ وإنما جعلوا ذلك كذلك لأن المعنى المقصود بالصيغتين واحد ؛ إذ إن التثوين منوي ؛ وحذفه كان من قبيل حذف ما علم ؛ وإنما حذف وهو معلوم لتحقيق نوع من التخفيف للفظ ، ذلك التخفيف الذي يدرك بجعل الكلمة الثانية تنزل من الكلمة الأولى بمنزلة شطرها والجزء منها .،

ويرتبط بهذا التركيب الإضافي - إذا كان على نية الانفصال ، ورجوع التثوين - جانب من الدلالة الزمنية ؛ إذ إن دلالاته حينذاك تكون على الحال أو الاستقبال ؛ أي كما يدل الفعل المضارع .

ويجدر بالذكر أن نفس هذه الصيغة قد تأتي في سياقات لغوية ، وتكون على غير نية التثوين ؛ وبذلك لا تكون على تقدير الانفصال ؛ وحينذاك تكون

<sup>٧٩</sup> - مغني اللبيب - ابن هشام الأنصاري - تحقيق د / عبداللطيف الخطيب - الطبعة الأولى - الكويت - ١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠ م : ٥ / ٦٣٩ : ٦٤٢

الإضافة حقيقية معنوية ؛ تفيد التعريف أو التخصيص ، وتلك التي تكون دلالتها على غير الحال أو الاستقبال ؛ وهذه الإضافة هي التي سيفصل القول فيها - إن شاء الله - في الفصل الثالث من هذا البحث عند رصد التعارض بين رأيي الكسائي علي بن حمزة اللذين يتعلقان بإضافة الوصف ودلالاتها الزمنية .

## الفصل الثالث

### موقف الكسائي من الإضافة اللفظية ودلالاتها ودلالة أصولها

علي بن حمزة الكسائي تلميذ معاذ الهراء ورأس مدرسة الكوفة النحوية، وأستاذ الفراء وخلف الأحمر ، ومؤدب هارون الرشيد<sup>(٨٠)</sup>.

وإنما خص البحث الكسائي هنا بفصل دون غيره من النحاة لما ورد من نصوص منقولة عنه تمس باب الإضافة، وظاهر بعض هذه النصوص متعارض مع بعض .

وأول ذلك ما رواه عنه المرزباني قال : " وقال - أي الكسائي - : اجتمعت أنا وأبو يوسف القاضي عند الرشيد، فجعل أبو يوسف يذم النحو ويقول: وما النحو؟ فأردت أن أعلمه فضل النحو فقلت: ما تقول في رجل قال لرجل: أنا قاتلُ غلامك! وقال آخر: أنا قاتلُ غلامك! أيهما كنت تأخذ به؟ ؛ فقال : آخذهما جميعاً! فقال الرشيد: أخطأت - وكان له علمٌ بالعربية - فاستحيى وقال: كيف ذلك؟ فقال: الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: أنا قاتلُ غلامك بالإضافة لأنه فعلٌ ماضٍ، وأما الذي قال: أنا قاتلُ غلامك بالنصب فلا يؤخذ لأنه مستقبل لم يكن بعد، كما قال

<sup>٨٠</sup> - تنظر ترجمته في النقات - ابن حبان - دار الفكر - الطبعة الأولى ، ١٣٩٥ - ١٩٧٥ - تحقيق : السيد شرف الدين أحمد: ٤٥٧/٨ و تاريخ بغداد - الخطيب البغدادي - دار الكتب العلمية - بيروت: ١/ ٤٠٤ ، وينظر أيضا الأعلام للزركلي : ٤ / ٢٨٣ ، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة : ١ / ٤٤ ، وإنباه الرواة للقفطي : ٢ / ٢٥٦ ، وغيرها .

الله عزّ وجلّ: (ولا تقولنّ لشيءٍ إني فاعلٌ ذلكَ غداً إلا أن يشاءَ اللهُ)، ولولا أن المنون مستقبل ما جاز فيه غداً. فكان أبو يوسف بعد ذلك يمدح النحو والعربية<sup>(٨١)</sup>.

#### وفي هذه الرواية يلاحظ الآتي :

**أولاً :** يفهم من الرواية أن الكسائي يرى أنه لا يجوز إعمال الوصف حال إرادة الدلالة على الماضي ؛ أي أن اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل إذا كان دالا على الماضي ؛ وإلا لما استبعد الكسائي أن يفهم من التركيب حال الإعمال عدم وقوع الحدث وانتهائه ؛ إذ هو عنده مجرد تهديد لم يقع بعد ، ولو كان يجوز إعمال الماضي لكان لفهم وقوع الحدث وانتهائه في قول القائل ( أنا قاتلٌ غلامك ) موضع يعتبر ، ولما كان هناك وجه للاعتراض على جواب أبي يوسف .

**ثانياً :** أن الوصف في حال إعماله وعدم إضافته يدل على الاستقبال، ولا دلالة له على الماضي ؛ فهذا ليس معروفاً في فصيح العربية؛ وإن لم يكن كذلك لما كان هناك وجه ينكر على أبي يوسف القاضي؛ ولما كان لسؤال الكسائي فائدة مرجوة .

**ثالثاً :** أن الكسائي ينص على أن إضافة الوصف تفيد معنى الماضي ، ولا يتوّهم معها الدلالة على الاستقبال ، وإلا لما كان له أن يطبق على قائلها عقوبة القتل .

ومن هنا يتبدى التعارض ويبدأ الإشكال؛ ذلك أن الرواية المذكورة في مراجع عدة ، مما يذهب بنا إلى الحكم بصحتها، وهي مع ذلك مثيرة للدهشة من جانبيين يجعلان الشك فيها وفي صحتها قائماً .

وأول هذين الجانبين أن يقال : إن الملحظ الأول وهو القول بأن الكسائي يشترط في الوصف العامل أن لا يكون بمعنى الماضي يتعارض مع ما نقله النحاة عن الكسائي نفسه ، واطرد في كتب النحو من أن الكسائي يخالف ما عليه كلمة

<sup>٨١</sup> - نور القبس المختصر من المقتبس في أخبار النحاة والأدباء والشعراء والعلماء -  
المرزباني - تحقيق رودلف زلهام - فرانتس شتاينر للنشر بفيسبادن - ١٩٦٤ م =  
١٣٨٤هـ : ٢٨٥ ، ٢٨٦ .

النحويين من أن الوصف لا يعمل إذا دل على الماضي ؛ قال ابن يعيش : " وذهب الكسائي من الكوفيين إلى جواز إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي، وأن يُقال: "هذا ضاربٌ زيداً أمس"، واحتجّ بأمورٍ، منها قوله تعالى: "وَكَلَّبَهُمْ بِأَسْطًى ذِرَاعِيَهُ بِالْوَصِيدِ"<sup>(٨٢)</sup> .

والجانب الثاني : وهو ما يفهم من الملحظين الثاني والثالث ؛ ذلك أن الرواية يفهم منها أن الكسائي يفهم من إضافة الوصف كقولنا ( قاتلُ زيدٍ ) بالإضافة تمام الحدث ومضيه وانقضاءه ؛ ولذلك فقد حكم على هارون تلميذه بأنه صاحب علم بالعربية ، وهارون هو القائل " الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: أنا قاتلُ غلامِك بالإضافة لأنه فعلٌ ماضٍ " .

وهنا يتبدى تعارض آخر، وهو هذه المرة بين الكسائي وجمهور النحويين؛ إذ إن ظاهر كلام النحاة في باب الإضافة يفضي إلى الحكم بأنهم يفهمون من الوصف المضاف معنى الحال أو الاستقبال لا معنى المضي ؛ وهذا واضح من قول ابن مالك :

وإن يشابه المضاف يفعل .: وصفا فعن تنكيره لا يعزل  
كرب راجينا عظيم الأمل .: مروع القلب ، قليل الحيل  
وذي الإضافة اسمها لفظية .: وتلك محضنة ومعنوية  
وانطلاقاً من هذين التعارضين يمكننا تقسيم هذا الفصل إلى بحثين صغيرين، **الأول منهما** : في بيان التعارض بين رأيي الكسائي في جواز إعمال اسم الفاعل حال دلالاته على المضي .

**والثاني** : في بيان ظاهر التعارض الواقع بين رأي الكسائي وكلام النحويين في الزمان المستفاد من الوصف المضاف .

**أولاً : المبحث الأول** : رأيا الكسائي في جواز إعمال اسم الفاعل حال دلالاته على المضي .

<sup>٨٢</sup> - شرح المفصل - ابن يعيش - تقديم د/ إميل بديع يعقوب - دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان - الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م: ٤/ ١٠٠

أورد ابن مالك<sup>(٨٣)</sup>، وابن هشام<sup>(٨٤)</sup>، والسيوطي<sup>(٨٥)</sup>، وابن بعيش<sup>(٨٦)</sup> وغيرهم أن الكسائي يجيز إعمال اسم الفاعل في حال المضي ، ويجعل من ذلك قوله تعالى : " وَكَلَّبَهُمْ بِأَسِطٍ ذَرَأَعِيَهُ بِالْوَصِيدِ " .

ثم إن الرواية التي ذكرناها وهي مناظرة الكسائي لأبي يوسف القاضي تفيد عكس هذا الرأي تماما ؛ ذلك أن إعمال الوصف كقولنا ( قاتل زيدا ) لا يدعو كونه تهديدا لم ينجز بعد ؛ فهو على هذه المناظرة مستقبل محض لا تأتيه دلالة المضي من بين يديه ولا من خلفه .

الرأيان متناقضان تماما ، وهما لعالم واحد هو الكسائي .  
وإن صحت نسبة هذين الرأيين إلى الكسائي ، فلا بد من أن يكون أحد هذين الرأيين سابقا على الآخر ؛ أي أن يكون أحدهما معدولا عنه والآخر معدولا إليه .  
والأمر على أية حال صعب التتبع ؛ لكن قسطا من الاستقراء التاريخي المتأنى ربما يقودنا إلى تحديد الرأي الأول الذي عدل عنه الكسائي ، والرأي الذي عدل إليه .

ولتكن البداية من تأمل الرواية التي ناظر فيها الكسائي أبا يوسف في حضرة هارون الرشيد الخليفة ؛ تلك الرواية التي تفضي بنا إلى الحكم بأن الكسائي يرى أن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان دالا على المضي ؛ وأنه يشترط لعمله أن يكون دالا على الحال أو الاستقبال ؛ وهو نفسه الرأي الذي عليه كلمة النحاة .

إن تأملا متأنيا لهذه الرواية يجعلنا نستقرئ منها بعض الملاحظات التي تقودنا إلى الفترة التاريخية التي كان فيها هذا المجلس .

فالمجلس الذي جمع بين هارون الرشيد والكسائي وأبي يوسف القاضي ، لا يكون - على أي حال - قبل خلافة هارون الرشيد، وهارون "الرشيد ولي الخلافة

٨٣ - ينظر شرح الكافية الشافية : ٢ / ١٠٣٤

٨٤ - ينظر مغني اللبيب : ١ / ٩٠٦

٨٥ - ينظر مع الهوامع : ٣ / ٧٠

٨٦ - ينظر شرح المفصل : ٤ / ١٠٠

سنة سبعين ومائة<sup>(٨٧)</sup>، وظل خمس سنوات مشغولاً بتوطيد دعائم حكمه ومملكه ؛ مشغولاً بأمور الحكم ، وعلى ذلك تكون هذه الجلسة العلمية على أقرب احتمال بعد عام خمسة وسبعين ومائة .

وآراء الكسائي النحوية قد نقلت عنه وعرفت بعد أن لزم الخليل فترة من الزمن متعلماً على يديه ؛ إذ إن الكسائي قد غادر الكوفة بعد أن أخذ ما عند عالمها معاذ الهراء ؛ واتجه إلى البصرة فلزم الخليل ، وأخذ عنه ؛ ثم سأل الخليل عن مصدر علمه ؛ فأجابه قائلاً : من بوادي نجد والحجاز وتهامة ؛ فرحل إلى البادية ليسمع الأعراب ؛ ثم رجع بعد أن أنفذ خمس عشرة قتيبة حبراً في التدوين عن الأعراب غير ما حفظ ، ورجع بعد ذلك إلى البصرة يسأل عن الخليل ، فوجده قد مات ، وجلس إلى يونس بن حبيب ، ودارت بينهما مسائل أقر له يونس فيها ، وذاع صيته بعدها ، ويحتمل أن تكون هذه المسائل والجلسات التي جلسها الكسائي مع الخليل ويونس هي التي عرفت منها آراؤه النحوية ، ومخالفاته لكلمة النحويين في مسائل لا يستبعد أن يكون منها مسألة شروط إعمال اسم الفاعل عمل فعله ، فالنحويون على أنه لا يجوز إعماله ماضياً ، والكسائي على أنه يجوز ذلك ، وقد استدلل بقوله تعالى " وَكَلَّبُهُمْ بِسِطْرٍ ذَرَأَعِيهِ بِالْوَصِيدِ " .

ويدلنا على ذلك أيضاً رواية أخرى ؛ وهي التي تحدد أول النقاء له بهارون الرشيد، وتأديبه له، وتلقي هارون العلم على يديه، فقد أورد الخطيب البغدادي<sup>(٨٨)</sup> والصفدي<sup>(٨٩)</sup>، وغيرهما<sup>(٩٠)</sup> أنه " كان عند المهدي مؤدب يؤدب الرشيد ؛ فدعاه يوماً المهدي وهو يستاك ؛ فقال : كيف تأمر من السواك ؟ فقال : استك يا أمير المؤمنين ؛ فقال المهدي : إنا لله وإنا إليه راجعون ، ثم قال : التمسوا لنا من هو أفهم من ذا ؛ فقالوا : رجل يقال له علي بن حمزة الكسائي من أهل الكوفة ؛ قدم

<sup>٨٧</sup> - وفيات الأعيان : ٦ / ٣٣٧

<sup>٨٨</sup> - تاريخ بغداد : ١١ / ٤٠٦ .

<sup>٨٩</sup> - الوافي بالوفيات - صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي - تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى - دار إحياء التراث - بيروت - ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م : ٢١ / ٥٠

<sup>٩٠</sup> - ينظر مثلاً معجم الأدباء - ترجمة علي بن حمزة الكسائي .

من البادية قريبا ؛ فكتب بإزعاجه من الكوفة ؛ فساعة دخل عليه قال: يا علي بن حمزة؛ قال : لبيك يا أمير المؤمنين قال: كيف تأمر من السواك؟ قال: سك يا أمير المؤمنين ، قال : أحسنت وأصبت وأمر له بعشرة آلاف درهم "

ويلفت النظر في الرواية قوله: " قدم من البادية قريبا"، فقدم الكسائي من البادية تبعه مناظرته ليونس بن حبيب بالبصرة ، واشتهار أمره ، ثم رجوعه إلى الكوفة ، بعد أن عرف له قدره في العلوم ؛ أي أن الكسائي ارتحل إلى بوادي نجد والحجاز وتهامة التي دلّه عليها الخليل بن أحمد الفراهيدي ، عندما سأله الكسائي عن مصدر علمه في اللغة ؛ فارتحل الكسائي إليها ، وسمع عن الأعراب منفقا خمس عشرة قنينة حبرا في التدوين عنهم ، غير ما حفظ ؛ ثم إنه لما رجع ناظر يونس ثم رجع إلى الكوفة ؛ وكان أول احتكاك له بقصور بني العباس في عهد المهدي ؛ إذ عمل مؤدبا لهارون الرشيد بعد أن أخفق مؤدبه الأول في الإجابة عن سؤال المهدي إجابة لائقة صحيحة .

الكسائي قبل إتيانه إلى قصر المهدي إذن كان معروفا ؛ وله صيته العلمي ، ولاشك أنه كانت له آراؤه النحوية المعروفة ؛ وإلا لما خص بالذكر للمهدي بأنه أكفأ من يؤدب هارون في حين كانت فيه الكوفة مليئة بالعلماء والأدباء والرواة ، وأهل اللغة ، أو فنقل : كانت تنشئة هارون تنشئة علمية محصدا لشرف يرتجى من لدن كثير من العلماء سواء من كان منهم بالكوفة أو بالبصرة أو بغيرهما ؛ إذ هو ابن الخليفة ؛ ولا شك أن من سيتولى تأديبه سيكون من أفضل أهل العلم في عصره ؛ إن لم نقل أفضلهم على الإطلاق ؛ فلا بد إذن من أن يكون من يُجْتَلَب إلى هذا المكان الرفيع رجلا قد شهد له بين أهل العلم بالكفاءة؛ ونال بينهم منزلة، وعرفت له فيهم آراء ، وتكوّن له فيهم فكر .

ويمكن القول باختصار : إن معرفة الكسائي بالمهدي وهارون كانت بعد المرحلة الرابعة من مراحل ارتحاله العلمي اللغوي ؛ إذ كانت الأولى حين طلب العلم على يد معاذ الهراء حتى أنفد ما عنده ، ثم الثانية حين لزم مجلس الخليل بالبصرة فانبهر بما لديه فسأله عن مصدر علومه في اللغة ؛ فدلّه على البادية ، ثم كانت الثالثة وهي ارتحاله إلى البادية للسمع ، ثم الرابعة وهي رجوعه إلى



البصرة ومناقشاته ليونس بن حبيب البصري في مسائل أقر له يونس فيها،  
وصدره موضعه ، ثم عاد إلى الكوفة فكان مؤدب هارون الرشيد .

وجملة القول : إن آراء الكسائي في النحو ومخالفاته لبعض آراء النحاة قد  
عرفت عنه في الفترة التي ناقش يونس بن حبيب فيها ، ويرجح أن يكون رأيه  
في جواز إعمال اسم الفاعل الدال على المضي قد كان في هذه الفترة ، أي قبل  
تأديبه لهارون الرشيد ، وهذا ما سنستدل عليه أيضا بالآتي :

**أولاً :** أن هارون الرشيد هو الذي تولى الرد على القاضي أبي يوسف ، وهو  
لاشك سيّرِد من جعبته التي زودها الكسائي ، فالكسائي مصدر هذا الرد ، لأنه  
مصدر علم هارون النحوي ، وهارون يعرف أن هذا الرأي الذي قاله هو الذي  
كان عليه رأي الكسائي حينها ، وربما لا يعرف هارون أن الكسائي قد كان له  
رأي مخالف قبل ذلك ، وهو احتمال فهم دلالة المضي ممن قال : "أنا قاتلٌ غلامك"  
بتنوين قاتل ، ونصب غلامك .

**ثانياً :** أن سؤال الكسائي للقاضي أبي يوسف في هذه المسألة بالذات دليل  
على أنها كانت تشغل تفكير الكسائي نفسه في فترة من الزمن ، ومن أنه متأكد أن  
أبا يوسف - على ما هو عليه من سعة علم وفقه - لن يأتي بها .

**ثالثاً :** يستبعد أن يكون القول بأن اسم الفاعل يجوز إعماله عند دلالاته على  
المضي هو قول الكسائي الأخير ، ورأيه الذي مات عليه ؛ إذ لو كان هذا رأيه  
لتعرض للنقد من قبل القاضي أبي يوسف ، أو من قبل هارون الرشيد نفسه ، ولم  
تخبرنا الكتب بشيء من ذلك قد حدث .

وكل هذا يؤدي بنا إلى القول بشيء واحد نستطيع أن ننتهي إليه من هذه  
النقطة ، وهو أن الرأي الذي انتشر في كتب النحو من أن الكسائي يجيز إعمال  
اسم الفاعل في حال دلالاته على المضي رأي قد عدل عنه صاحبه إلى غيره ، وأن  
الكسائي رجع عن هذه المخالفة التي خالف النحاة فيها ، وأنه اقتنع بقولهم في  
قوله - تعالى - : " وَكَلَّبَهُمْ بِأَسْطُرِّ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ " أنه حكاية حال ، بدليل جواز  
وضع المضارع موضعه في المعنى .

**ثانياً : المبحث الثاني : وهو في بيان ظاهر التعارض الواقع بين رأي الكسائي وكلام النحويين في الزمان المستفاد من الوصف المضاف .**

الصيغة الثانية وهي صيغة الإضافة كقولنا ( ضارب عمرو ) التي فهم منها الكسائي وهارون معنى انتهاء الحدث ( الماضي ) يقول النحاة في أمثالها : إن الوصف هنا قد شابه الفعل المضارع في الدلالة على الحال أو الاستقبال، وعليها جاء قول ابن مالك :

وإن يشابه المضاف يفعل .: وصفا فعن تنكيره لا يعزل

وبناء عليه فإن الكلام يكون في ظاهره تعارض بين الكسائي والنحويين ؛ والحق أن الأمر على خلاف ذلك ، وأنه لا تعارض بين الرأيين ، وأن الأمر مرده إلى وسيط ثالث بين صيغتي الإضافة والإعمال هو الذي سبب هذا اللبس والغموض في الفهم .

إن القارئ لكتب النحو قد يخرج بأن التراكيب المتاحة لقولنا ( ضارب زيد ) بدون وساطة حرف جر أو ما يشابهه جملتها تركيبان فقط ؛ أولهما بالإضافة كالذي تقدم ، وثانيهما بالإعمال كقولنا : ( ضاربٌ زيدا ) ؛ ومن هنا يأتي - لدى من فهم ذلك - القول بالتعارض بين الرأيين ؛ رأي الكسائي ورأي النحويين .

والحقيقة أن التراكيب المتاحة ثلاثة لا اثنين ؛ فالأول " ضارب زيد " بالإضافة المحضة ؛ التي ليست على نية التنوين والإعمال ، والثاني يشابه الأول في النطق " ضارب زيد " بالإضافة ؛ لكنها على نية التنوين وبقاء الإعمال معنى ، وإنما عدل عن الإعمال إلى الإضافة في اللفظ لقصد تخفيف أو إزالة قبح ، أو غرض لفظي آخر مماثل ، والثالث : ( ضارب زيدا ) بالإعمال الظاهر الأثر والعلامة في المفعول به ؛ ولكل موضع من المواضع الثلاثة دلالاته الزمنية ، ومقامه اللائق به ، وقرائنه التي يعرف منها ، وتفهم دلالاته على أساسها .

ولا شك أن معظم الباحثين في النحو يقرون بوجود تركيبين فقط ، ولذلك سينصرف الاهتمام هنا إلى إثبات أن التركيب الذي يكون بالإضافة منه نوعان ، أولهما : الإضافة التي على نية التنوين ، وثانيهما الإضافة المحضة التي ليست على نية التنوين، ولا على تقدير الانفصال؛ يقول سيبويه: "وتقول هذا ضاربٌ عبدٌ

الله وزيداً يَمْرُبه ؛ إن حملته على المنصوب ، فإن حملته على المبتدأ ؛ وهو هذا رفعت ؛ فإن أُلقيت النون وأنت تُريدُ معناها فهو بتلك المنزلة ؛ وذلك قولك هذا ضاربُ زيدٍ غداً وعمراً سيضربه ؛ ولولا أنه كذلك لما قلتَ أزيداً أنت ضاربه وما زيدا أنا ضاربه ، فهذا نحوُ مررتُ بزيدٍ لأنَّ معناه منوناً وغيرَ منونٍ سواهُ<sup>(٩١)</sup> .

فقول سيبويه : فإن أُلقيت النون ، وأنت تريد معناها تعني مثل قولنا (ضارب زيد غدا) ؛ إذ التنوين على نية الوجود ، والتركيب على نية الانفصال بالإعمال ، والدلالة الموجودة في التركيب هي نفس الدلالة المستفادة من قولك (ضاربُ زيدا غدا) بالإعمال الظاهر الأثر ، وهي دلالة الاستقبال ، التي يدل عليها أنه شفع التركيب بقوله (غدا) .

واشترط سيبويه بقوله : " فإن أُلقيت النون ، وأنت تريد معناها " يفهم منه ضمنا ، أن إسقاط التنوين مع عدم إرادة معناه وارد ومستخدم ، وأنه ذو دلالة أخرى مخالفة ، ألا وهي دلالة المضي .

ومما يدلنا على أن النحاة يفهمون من التركيب الذي مثل قولنا (ضاربُ زيدٍ) بالإضافة دلالتين مختلفتين لا دلالة واحدة قول سيبويه في موضع آخر من الكتاب : " قولك هذا ضاربُ عبدِ الله وأخيه ، وجهُ الكلام وحدهُ الجرُّ ؛ لأنه ليس موضعاً للتنوين ، وكذلك قولك هذا ضاربُ زيدٍ فيها وأخيه ، وهذا قاتلُ عمرو أمس وعبدِ الله ، وهذا ضاربُ عبدِ الله ضرباً شديداً وعمرو ، ولو قلت : هذا ضاربُ عبدِ الله وزيداً جاز على إضمارِ فعلِ أي وضربَ زيدا ، وإنما جاز هذا الإضمارُ لأنَّ معنى الحديث في قولك هذا ضاربُ زيدٍ هذا ضربَ زيدا ، وإن كان لا يعملُ عمله"<sup>(٩٢)</sup> .

والنص السابق يفهم منه ما يلي :

١- أن المضي قرينة دالة على أن الإضافة ( إضافة الوصف ) محضة ، وليست على نية الانفصال وهذا واضح من قوله " هذا قاتل عمرو أمس وعبدالله " .

٩١ - كتاب سيبويه : ١ / ٩٣

٩٢ - نفسه : ١ / ١٧١ ، ١٧٢

- ٢- أنه إذا لم يكن الموضع موضعاً للتنوين ، تعين فهم الإضافة على أنها محضة ، وأن دلالتها تكون على الماضي لا على الاستقبال .
- ٣- يفهم من النص ضمناً أن بعض التراكيب التي فيها إضافة للوصف تحتمل الوجهين ، وذلك إذا لم يكن هناك مانع من إظهار التنوين في مثل تلك التراكيب ، وإذا لم تكن هناك قرينة من حال أو مقال توضح المراد من النييتين .

ومما يدلنا بشكل قاطع على أن ( ضارب زيد ) وأخواتها تحتمل داليتين قول سيبويه في موضع آخر من كتابه : " واعلم أنك لا تحقر الاسم إذا كان بمنزلة الفعل ألا ترى أنه قبيح ( هو ضويربٌ زيداً ) و( هو ضويربٌ زيد ) إذا أردت بضارب زيد التنوين ، وإن كان ضارب زيدٍ لما مضى فتصغيره جيد" (٩٣)

فقولك ( ضارب زيد ) إذن تكون لما مضى ، ولما هو آت ، وعندما تكون لما مضى فهي إضافة محضة ، وعندما تكون لما هو آت فهي على نية التنوين ، وإضافتها غير محضة ( لفظية ) .

لم يكن هذا فهم سيبويه وحده لهذه الصيغة ، ولم يكن فهمه هو والكسائي فقط ، وإنما كان فهما متواترا متفقا عليه بين العرب والنحويين المتقدمين ، ويمكننا أن نزيد في استقراء الدلالات التابعة للصيغتين اللتين قد تفهمان من إضافة الوصف ؛ فنقول : إن الإضافة التي تكون على نية التنوين هي بمعنى الاستقبال ، وأنها لا تحقق للمضاف تعريفا ولا تخصيصا ، وأنه باق على حاله التي كان عليها قبل الإضافة ، أما إضافة الوصف التي ليست على نية التنوين فهي محضة ومحقة للتعريف ، ويؤكد لنا ذلك ما قاله الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة في كتابه معاني القرآن ؛ إذ يقول : " وأما ( غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ ) فقد يكون معرفة لأنك تقول: هذا ضاربٌ زيدٍ مُقْبِلًا إذا لم ترد به التنوين" (٩٤) .

٩٣ - نفسه : ٣ / ٤٨٠

٩٤ - معاني القرآن - الأخفش الأوسط - تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة - مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م : ٢ / ٤٩٨

ويؤكد ذلك قوله أيضا : " وليس قولك (بالغِ الكَعْبَةِ) بمعرفة ؛ لأن فيه معنى التنوين ؛ لأنه إذا قال " هذا ضاربٌ زَيْدٌ" في لغة من حذف النون ، ولم يفعل بعد فهو نكرة. ومثل ذلك ( هذا عَارِضٌ مُمَطَّرُنَا) ففيه بعض التنوين غير أنه لا يوصل إليه من أجل الاسم المضمّر<sup>(٩٥)</sup>.

نخلص من هذا إلى أن ما استقر عند العرب والنحاة أن إضافة الوصف على وجهين لا على وجه واحد ؛ وجه تكون الإضافة فيه على نية الانفصال (التنوين) ، فتكون المعاني المفهومة منه هي نفسها المعاني المفهومة من الصيغة بالتنوين والإعمال ؛ فهي دالة على الاستقبال تماما كما كان التركيب بالإعمال دالا على الاستقبال ، وهي لا تحقق تعريفا ولا تخصيصا كما كان أصلها لا يحقق تعريفا ، ولا تخصيصا ، فهي باقية على تنكيرها .

وأما الصيغة الأخرى، وهي التي ليست على نية الانفصال فإضافتها محضة، وهي دالة على المضي ، وتحقق التعريف للمضاف أو التخصيص له كما تحققه غيرها من الإضافات المحضة المعنوية .

وبناء على ما تقدم نستنتج أنه لا تعارض بين كلام النحاة ، وكلام الكسائي في الحقيقة ، وإن كان ظاهر النصوص يوحي بذلك .

إذ إن الكسائي في روايته التي رويت عنه وهو بحضرة هارون والقاضي أبي يوسف كان يقصد بقوله : " قاتلُ غلامِك " بالإضافة تلك الصيغة التي ليست على نية الانفصال ، فكانت إضافتها إضافة محضة ، وكانت دلالتها على المضي لا على الاستقبال ، لأن هذا الموضع لا يتوهم معه حذف التنوين مع نيته .

أما النحاة الذين تكلموا عن الإضافة اللفظية فكانوا يقصدون الإضافة التي تكون على نية إبقاء التنوين وإرادته ، والتي كان حذف التنوين فيها عارضا لأمر لفظي كالتخفيف ، وإزالة القبح .

وربما كان إغفال النحاة في مراحل النحو التعليمي المختلفة للنص على أن إضافة الوصف يندرج تحتها الحالان - إرادة التنوين وعدم إرادته - داعياً للوقوع في هذا الالتباس ، وزعم التعارض بين آراء النحاة .

ولقائل أن يقول : فلماذا لا يُفترض أن يكون قوله ( أنا قاتل غلامك ) في قصة الكسائي مع أبي يوسف محتملاً للتنوين ، وأن تكون الإضافة حينذاك لفظية فقط ، ودالة على الاستقبال ، وحينذاك لا يكون هناك وجه لعقاب أحد الرجلين - من قال بالإعمال ومن قال بالإضافة - إذ إن كليهما سيكون تهديداً لم يقع ؟ !  
وفي الرد على هذا يقال :

إن إرادة الإضافة اللفظية إنما تكون لرفع قبح ، أو لتخفيف ، أما القبح فلا وجود له في قول ( قاتل غلامك ) بالتنوين للأول ؛ فلا وجه للقول برفعه .  
وأما التخفيف الذي يكون بحذف التنوين وإرادته معنى فهو محتمل في مثل هذه الصيغة ، ولكن يدفعه هنا اعتبار المقام ؛ إذ لا وجه للسؤال ساعتها ؛ إذ إن ذلك ينتج منه مقارنة الشيء بنفسه .

فإن قال القائل : إن مقارنة الشيء بنفسه في حالين مختلفين من أحواله تستقيم رُدُّ قوله بأن ذلك صحيح لو كان ؛ وإنما هو هنا من باب مقارنة الشيء بنفسه في حال واحدة من أحواله .

فإن قال : كيف ذلك ، وفي إحداهما إبقاء التنوين وفي الأخرى حذفه ؟ ! قيل له : إن السؤال لم يكن عن التغير اللفظي ، وإنما كان عن تغير الدلالة بين مقال ومقال ؛ فعرف بذلك أن التنوين في الثانية ليس مراداً ؛ وإلا لكانا شيئاً واحداً في الدلالة ، ولما كان هناك وجه للسؤال ولا للمقارنة .

ويدلنا على ذلك أكثر تلك الرواية التي رواها لنا أبو حيان التوحيدي عن القصة ذاتها حيث قال : " كان الرشيد يجمع العلماء ويسمع كلامهم ، فحضروا ذات يوم وفيهم أبو يوسف صاحب أبي حنيفة ، والكسائي يذكر النحو ، فقال له : أحق الناس به يكون معلماً ، فقال له الكسائي : أسالك عن مسألة في الفقه ، قال : سل ، قال : ما تقول في غلام لك قتل فاتهمت به رجلين فسألتهما عن أمره فقال أحدهما : أنا قاتلُ غلامك ، وقال الآخر : أنا قاتلُ غلامك ، أيهما القاتل عندك ؟ قال أبو

يوسف: جميعاً، قال الكسائي: أخطأت، قال: فأيهما القاتل عندك؟ قال: الذي قال: أنا قاتلُ غلامك، لأن قوله: أنا قاتلُ غلامك يريد أنا قتلته، والذي قال: أنا قاتلٌ - بالتنوين - غير قاتل، أراد: سأقتل غلامك، فهو تهدد، قال الله تعالى "فالق الإصباح وجعل الليل سكناً" المعنى فلق الإصباح، فندم أبو يوسف على كلامه<sup>(٩٦)</sup>.

فإذا تُدبرُ قوله في الرواية (غلام لك قتل) ، و ( اتهمت به رجلين ) و(أيهما القاتل عندك ؟ ) عُلِمَ أنه لا وجه لاعتبار التنوين منوياً في الثانية ؛ لأن ذلك يفضي إلى الحكم بتساوي المعنى ؛ ويكون آخر السؤال يهدم أوله ، إذ إن هذه القرائن المقالية الثلاثة التي ذكرناها دلت على أن قتلا للغلام قد كان من أحد الرجلين المتهمين ؛ وإرادة التنوين في الثانية تنفي أن يكون هناك قتل قد حدث بالمرّة ؛ وبذلك عُلِمَ أن التنوين ليس مراداً عند الحذف .

وعلى هذا يكون التركيب بإعمال الوصف ذا دلالة على الاستقبال ، أما إضافة الوصف فهي لا تخلو من أن تكون واحدة من حالين ؛ أما الأولى فهي أن تكون على نية الانفصال والتنوين ، وهي التي يعرفها النحاة بالإضافة اللفظية ، ويكون الزمان المستفاد منها هو الاستقبال الذي كان مستفاداً من أصلها قبل الإضافة ، وتكون باقية على حالها من التكرير الذي كانت عليه قبل الإضافة ؛ فهي مساوية في دلالتها للأصل الذي هو بإعمال الوصف .

وأما الثانية فهي أن تكون إضافة الوصف معنوية ، والتنوين ليس منوياً فيها ، وحينئذ تكون دالة على المضي ، وتكون محققة للتعريف .

وإذا ظهرت قرينة من حال أو مقال أو غيرهما تفيد اعتبار واحدة من الحالين تعيّن فهم الدلالة على أساسها ، وكذلك إذا كانت هناك قرينة يتعين معها استبعاد واحدة من الحالين تعيّن استبعاد الدلالة المفهومة منها .

<sup>٩٦</sup> - البصائر والذخائر - أبو حيان التوحيدي ؛ علي بن محمد بن العباس (المتوفى: نحو ٤٠٠هـ) - تحقيق: د/ وداق القاضي - دار صادر - بيروت - الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - = ١٩٨٨ م : ٢٠٣ / ٥

وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه إذا لم يكن المقال يُعتبر معه رفع قبح أو تخفيف تعين اعتبار الإضافة معنوية ؛ إذ تنتفي حينذاك علة حذف التنوين مع بقائه منويًا .

## أهم نتائج الدراسة

الحمد لله أولاً وآخراً ، والصلاة والسلام على رسول الله خير من جاء مبشراً ومنذراً ، وبعد

نستطيع تلخيص أهم نتائج هذه الدراسة في النقاط الآتية :

- ١- كان مصطلح ( الإضافة ) من أوائل المصطلحات التي سَطَّرت في الكتب النحوية ، ولقد رجحت الدراسة هنا أن باب المضاف الذي كان في كتاب أبي الأسود الدؤلي دُرِس تحت أحوال المضاف والمضاف إليه ، ولم يكن يُعنى بمشاركاتها الاصطلاحية التي ظهرت بعد ذلك كالنسب مثلا .
- ٢- رصدت الدراسة المشاركات الاصطلاحية والمرادفات الاصطلاحية للإضافة في المؤلفات النحوية الأولى ابتداءً من الخليل بن أحمد وسيبويه ؛ ثم



حصرت المرادفات والمشاركات الاصطلاحية التي اتسم بها المصطلح نفسه عند الكوفيين .

٣- ردت الدراسة ما يمكن أن يُعترض به على النحاة بدعوى تعددية المعايير فيما يقتضي معياراً واحداً ؛ وذلك في قولهم بأن أصل الإضافة المعنوية ( غلام زيد ) هو المضاف فقط ( غلام ) ، وأصل الإضافة اللفظية ( ضارب زيد ) هو المضاف والمضاف إليه في صورة الإعمال ( ضارب زيداً ) ؛ وأثبتت الدراسة بالأدلة كيف كان النحاة أكثر استيعاباً لدلالة التراكيب ، وكشفت عن سبب هذا الالتباس ، وهو كون الإضافة اللفظية متضمنة التنوين معنى .

٤- كشفت الدراسة عن أن رأي الكسائي الذي نصت عليه المؤلفات النحوية ، والذي يفيد جواز إعمال الوصف حال دلالاته على المضي مستندلاً بقوله تعالى : " وكلبهم باسط ذراعيه بالصيد " رأي قد عدل عنه الكسائي إلى غيره ، وأثبتت الدراسة أن الكسائي كان رأيه الأخير في هذه المسألة موافقاً لما كان عليه رأي النحاة الذين خالفهم في البداية ؛ وأثبتت أنه كان لا يُجيز عمل اسم الفاعل حال دلالاته على المضي ، وأنه كان لا يسوّغ أن يفهم من الوصف عند إعماله تمام الحدث أو دلالة المضي .

٥- أثبتت الدراسة أنه لا تعارض بين نص الكسائي وسيبويه والأخفش الأوسط على أن إضافة الوصف يفهم منها الدلالة على المضي وقول النحاة المتقدمين: إن إضافة الوصف يفهم منها الحال أو الاستقبال ؛ إذ يكون الوصف فيها شبيهاً بالفعل المضارع في دلالاته ، وبينت الدراسة سبب هذا الالتباس ؛ وهو أن إضافة الوصف تكون على نيّة التنوين ، وتكون على عدم نيّة التنوين ؛ فهي صورتان لا صورة واحدة ، وذكرّت الدراسة ضوابط كل صورة من الصورتين ومواقعها .

\*\*\*\*\*



## قائمة المصادر والمراجع

- ١- أخبار النحويين البصريين - القاضي أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ت ٣٨٦هـ - تحقيق طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي - مكتبة الحلبي - مصر - الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .
- ٢- الأعلام - خير الدين الزركلي - دار العلم للملايين - بيروت - لبنان - الطبعة السابعة - ١٩٨٦ م .
- ٣- إنباه الرواة على أنباه النحاة - جمال الدين القفطي ت ٦٢٤ هـ - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر العربي القاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - ابن هشام الأنصاري - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت : ٨٦/٣ : ٨٩
- ٥- البصائر والذخائر - أبو حيان التوحيدي ؛ علي بن محمد بن العباس (المتوفى: نحو ٤٠٠هـ) - تحقيق: د/ وداد القاضي - دار صادر - بيروت - الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م .
- ٦- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة - محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ت ٨١٧ هـ - تحقيق : محمد المصري - دار سعد الدين للطباعة - ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
- ٧- تاج العروس من جواهر القاموس - محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني ، أبو الفيض ، الملقب بمرتضى الزبيدي - تحقيق مصطفى حجازي وآخرين - الكويت ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م .
- ٨- تاريخ بغداد - الخطيب البغدادي - دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٩- التعليقة على كتاب سيبويه - أبو علي الفارسي (المتوفى: ٣٧٧هـ) - تحقيق د. عوض بن حمد القوزي - الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

- ١٠- الثقات - ابن حبان - دار الفكر - الطبعة الأولى ، ١٣٩٥ - ١٩٧٥ -  
تحقيق : السيد شرف الدين أحمد.
- ١١- الجمل في النحو - أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم  
الفراهيدي البصري ت ١٧٠هـ تحقيق: د. فخر الدين قباوة - الطبعة:  
الخامسة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ١٢- الخصائص - أبو الفتح عثمان بن جني - تحقيق محمد علي النجار -  
عالم الكتب - بيروت
- ١٣- الذخائر والعبريات - عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن سيد بن أحمد  
البرقوقى الأديب المصري (المتوفى: ١٣٦٣هـ) - الناشر: مكتبة الثقافة  
الدينية، مصر.
- ١٤- شذور الذهب في معرفة كلام العرب - ابن هشام الأنصاري - تحقيق  
عبدالغني الدقر - الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا .
- ١٥- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك - بدر الدين بن مالك ت ٦٨٦ هـ  
- تحقيق محمد باسل عيون السود- دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة  
الأولى - ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠ م .
- ١٦- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو -  
خالد الأزهرى - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان
- ١٧- شرح الكافية الشافية - ابن مالك - تحقيق علي محمد معوض وعادل  
عبدالموجود - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى  
٢٤٢٠ هـ = ٢٠٠٠ م .
- ١٨- شرح المفصل - ابن يعيش - تحقيق د / إميل بديع يعقوب - دار الكتب  
العلمية - بيروت - لبنان - الطعة الأولى ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١ م .
- ١٩- شرح تسهيل الفوائد - محمد بن عبدالله، ابن مالك - تحقيق:  
د. عبدالرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون - هجر للطباعة والنشر -  
الطبعة الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

- ٢٠- طبقات النحويين واللغويين - أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي  
ت ٣٧٩- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف - مصر -  
الطبعة الثانية .
- ٢١- طبقات فحول الشعراء - ابن سلام الجمحي ت ٢٣١ هـ - تحقيق  
محمود محمد شاكر - دار المدني - جدة .
- ٢٢- العين - أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي  
البصري (ت ١٧٠هـ) تحقيق د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي  
- دار الهلال .
- ٢٣- عيون الأخبار - أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى:  
٢٧٦هـ) الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٨ هـ.
- ٢٤- القاموس المحيط - محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ت ٨١٧ هـ - نسخة  
مصورة عن الطبعة الثالثة للطبعة الأميرية - الهيئة المصرية العامة  
للكتاب - ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
- ٢٥- لسان العرب - ابن منظور - دار المعارف - القاهرة .
- ٢٦- المحكم والمحيط الأعظم - أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي  
ت ٤٥٨هـ - تحقيق عبد الحميد هنداوي - دار الكتب العلمية -  
بيروت - ٢٠٠٠ م .
- ٢٧- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري -  
د/عوض بن حمد القوزي - الرياض - ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م : ١٧٤
- ٢٨- معاني القرآن - أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الفراء  
ت ٢٠٧هـ - تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار و عبد  
الفتاح إسماعيل شلبي - الدار المصرية للتأليف والترجمة - مصر -  
الطبعة الأولى .
- ٢٩- معاني القرآن - الأخفش الأوسط - تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة  
- مكتبة الخانجي، القاهرة

- ٣٠- معجم الأدباء- ياقوت الحموي الرومي - تحقيق د / إحسان عباس - دار الغرب الإسلامي - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى - ١٩٩٣ م .
- ٣١- معجم مقاييس اللغة - أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا - تحقيق عبد السلام محمد هارون - دار الفكر ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- ٣٢- مغني اللبيب- ابن هشام الأنصاري - تحقيق د / عبداللطيف الخطيب - الطبعة الأولى - الكويت - ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠ م .
- ٣٣- مغني اللبيب عن كتب الأعراب - ابن هشام الأنصاري(المتوفى: ٧٦١هـ) - تحقيق د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله - دار الفكر - دمشق - الطبعة السادسة، ١٩٨٥: ١ / ٦٦٤
- ٣٤- نور القبس المختصر من المقتبس في أخبار النحاة والأدباء والشعراء والعلماء - المرزباني - تحقيق رودلف زلهام - فرانتس شتاينر للنشر بفيسبادن - ١٩٦٤ م = ١٣٨٤هـ.
- ٣٥- همع الهوامع شرح جمع الجوامع -
- ٣٦- الوافي بالوفيات - صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي - تحقيق أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى - دار إحياء التراث - بيروت - ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠ م .